

آليات إدارة الصراعات الدولية في الاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة من

منظور نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة

Mechanisms of International Conflict Management in the European Union: A Comparative Study from the Perspective of Neorealism and Neoliberalism

دعاء عبدالعزيز محمد الجندي

مدرس مساعد العلوم السياسية-كلية السياسة والاقتصاد

جامعة السويس

Email: doaa.elgendy@eco.suezuni.edu.eg

المخلص:

يسعى هذا البحث إلى تحليل آليات إدارة الصراعات في الاتحاد الأوروبي من خلال دراسة دور المؤسسات الرئيسية المعنية بصنع القرار، مثل المجلس الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، فضلاً عن تقييم التداخل في اختصاصاتها ومدى تأثير ذلك على فاعلية الاستجابة الأوروبية للصراعات الدولية. يعتمد البحث على ثلاثة مداخل منهجية رئيسية: المنهج الاستقرائي لتحليل تطور سياسات إدارة الصراعات، والمدخل المقارن لرصد أوجه التباين والتقاطع بين مؤسسات الاتحاد، والمدخل الوظيفي لفهم كيف تسهم هذه المؤسسات في تعزيز التكامل الأوروبي في هذا المجال. كما يتناول طبيعة الصراعات الدولية التي يواجهها الاتحاد، ويحلل استجابته لها من خلال منظوري الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. وقد أظهرت النتائج تبايناً واضحاً بين المنظورين، حيث تؤكد الواقعية الجديدة على قيود السيادة القومية، في حين ترى الليبرالية الجديدة أن البنى المؤسسية قادرة على تعزيز التعاون وفعالية الاتحاد بمرور الوقت. وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل الاتحاد الأوروبي في إدارة الصراعات يتوقف على قدرته في الموازنة بين متطلبات السيادة الوطنية وآليات التكامل المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي – صنع القرار الأوروبي – آليات إدارة الصراعات الدولية – الصراعات الأوروبية – الواقعية الجديدة – الليبرالية الجديدة

Abstract

This research seeks to analyze the mechanisms of conflict management within the European Union by examining the role of key decision-making institutions, such as the European Council, the European Commission, and the European Parliament. It also evaluates the overlap in their competences and the extent to which this affects the effectiveness of the EU's response to international conflicts. The study is based on three main methodological approaches: the inductive approach, to trace the evolution of EU conflict management policies; the comparative approach, to identify divergences and intersections among the Union's institutions; and the functionalist approach, to understand how these institutions contribute to promoting European integration in this domain. Furthermore, the research explores the nature of the international conflicts the EU faces and analyzes its responses through the lenses of neorealism and neoliberalism. The findings reveal a clear divergence between the two theoretical perspectives: while neorealism emphasizes the constraints imposed by national sovereignty, neoliberalism argues that institutional frameworks can, over time, enhance cooperation and strengthen the Union's effectiveness. The study concludes that the future of the EU's conflict management depends on its ability to strike a balance between the demands of national sovereignty and the imperatives of institutional integration.

Keywords: European Union – EU Decision-Making – Conflict Management Mechanisms – European Conflicts – Neorealism – Neoliberalism

تمهيد:

يعد إدارة الصراعات الدولية هي عملية تهدف إلى التعامل مع تعارض المصالح القومية التي تنشأ بين الدول أو بين أطراف دولية (حكومات، منظمات دولية، جماعات مسلحة) بوسائل سلمية أو قسرية لمنع تصعيدها وضمان حلها بطرق تحقق الاستقرار والسلام، بهدف منع التصعيد أو التسوية السلمية، أو إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع، باستخدام وسائل إدارة الصراع الدبلوماسية (الحوار، الوساطة، التفاوض)، والقانون الدولي (التحكيم، المحاكم الدولية)، الأدوات الاقتصادية (فرض العقوبات، تقديم الحوافز الاقتصادية)، القوة العسكرية (تدخلات حفظ السلام أو الحماية الإنسانية)، وتنطوي أهمية إدارة الصراعات الدولية على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.

في هذا السياق، برز نموذج الاتحاد الأوروبي كأحد النماذج البارزة للتعاون الدولي المبني على أسس وظيفية، حيث نشأت فكرته بعد الحربين العالميتين بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأوروبية. بدأ هذا المشروع عام ١٩٥١ باتفاقية لإدارة الصلب والفحم بين ست دول، مدعوماً بنجاح مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا (١٩٤٨-١٩٥١)، مما أسس لمرحلة جديدة من التنسيق والتكامل. ومع توالي الاتفاقيات، توسع الاتحاد ليشمل ٢٧ دولة، مما جعله فاعلاً محورياً في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية من خلال سياساته الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية.

أولاً: المشكلة البحثية:

تواجه آليات إدارة الصراعات الدولية في الاتحاد الأوروبي تحديات معقدة نتيجة التباين بين سياسات الدول الأعضاء، وغياب مركزية القرار، وفي هذا السياق، تبرز

الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة كنظريتين أساسيتين لتفسير طبيعة هذه التحديات وآليات التعامل معها. بناءً على ذلك، يسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

(١) ما الآليات المؤسسية التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في إدارة الصراعات الدولية؟ وكيف تطورت هذه الآليات لتحليل الاتحاد الأوروبي للصراعات الدولية؟

(٢) إلى أي مدى تعكس استجابات الاتحاد الأوروبي للصراعات الدولية مبادئ الواقعية الجديدة، التي تؤكد على أولوية المصالح الوطنية وسيادة الدول الأعضاء في صنع القرار؟

(٣) كيف تفسر الليبرالية الجديدة قدرة الاتحاد الأوروبي على تعزيز التعاون المؤسسي وإدارة الصراعات من خلال الأطر القانونية والدبلوماسية؟

(٤) ما أوجه التشابه والاختلاف بين التفسيرات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في تحليل أداء الاتحاد الأوروبي في عملية إدارة الصراعات الدولية؟

يهدف البحث إلى الإجابة على هذه التساؤلات من خلال مقارنة المنظرين الواقعي والليبرالي، لفهم مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة الصراعات الدولية بفعالية في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة.

ثانياً: الأهمية البحثية:

(١) يساهم البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول إدارة الصراعات الدولية من خلال تقديم تحليل مقارنة بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

(٢) يساعد على فهم تطور السياسات المؤسسية للاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمات الدولية، مما يساهم في تطوير نظريات العلاقات الدولية المتعلقة بالتكامل الأوروبي.

(٣) يوضح كيف تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية في تشكيل سياسات الاتحاد الأوروبي، مما يعزز الفهم العلمي لتأثير المصالح الوطنية مقابل التعاون المؤسسي.

(٤) يقدم إطارًا تحليليًا لدراسة التحديات البنيوية والسياسية التي تعيق فاعلية الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي، ما يسهم في تطوير نماذج نظرية جديدة حول التكامل الأوروبي والسيادة الوطنية.

ثالثاً: الإطار النظري:

سيتم الاستعانة في البحث بنظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وذلك على النحو التالي:

(١) الواقعية الجديدة (أحمد وهبان، ٢٠١٦، ص ص ١٢٠٩-١٢١٠): ترى أن الدول الأعضاء هي الفاعل الأساسي، حيث تُهيمن المصالح القومية على صنع القرار، مما يؤدي إلى تباين الاستجابات الأوروبية للصراعات الدولية. فالتدخلات العسكرية والقرارات الدبلوماسية تتأثر باعتبارات السيادة القومية، مما يحدّ من قدرة الاتحاد على تبني سياسات موحدة في إدارة الأزمات.

(٢) الليبرالية الجديدة (بيتر سوتش وحوانيتا الياس، ٢٠١٣، ص ٧٨): تركز على دور المؤسسات والقوانين الدولية في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، مثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، تعزز من التكامل والتنسيق في إدارة الصراعات، رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بالسيادة الوطنية.

رابعاً: مناهج البحث:

سيتم استخدام عدد من المناهج والمداخل في تحليل البحث:

(أ) **المنهج الاستقرائي:** يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في دراسة الوقائع الجزئية للظاهرة السياسية؛ لتصل إلى تفسير كلي للظاهرة محل الدراسة. (حامد عبد الماجد، ٢٠٠٠، ص ٢٨) حيث يتم تحليل الوقائع الجزئية المرتبطة بآليات صنع القرار وإدارة الصراعات الدولية داخل الاتحاد الأوروبي، بهدف التوصل إلى تفسير شامل لهذه الظاهرة. ينطلق هذا المنهج من فرضية أن دراسة وتحليل الحالات الفردية والتطورات السياسية، مثل استجابات الاتحاد الأوروبي للآزمات الدولية، يمكن أن يسهم في استنباط أنماط عامة تفسر كيفية تفاعل المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء مع التحديات الدولية.

(ب) **المدخل المقارن:** يعتمد المدخل المقارن على تحليل الظواهر السياسية من خلال مقارنة النماذج المختلفة لفهم أوجه التشابه والاختلاف في السياسات والاستجابات الدولية (عبدالغفار القصبي، ٢٠٠٧، ص ٢١٩). في سياق إدارة الصراعات الدولية للاتحاد الأوروبي، يتيح هذا المدخل تقييم فعالية الاتحاد الأوروبي من خلال مقارنة تفسيرين أساسيين: الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. يساعد المدخل المقارن في تحليل مدى فاعلية الاتحاد الأوروبي في إدارة الصراعات الدولية عبر مقارنة التفسيرات الواقعية والليبرالية، مما يوضح مدى تأثير المصالح الوطنية مقابل الأطر المؤسسية في صنع القرار الأوروبي.

(ج) **المدخل الوظيفي:** يفسر المدخل الوظيفي لدافيد ميتراني دور التطورات التكنولوجية والاقتصادية في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، حيث يؤكد أن التكامل الإقليمي ينشأ عبر معالجة قضايا فنية محددة، مما يؤدي إلى تعاون أعمق (أسامة مخيمر، ٢٠٠٦، ص ١٠). وفي سياق الاتحاد الأوروبي، يُترجم هذا المدخل إلى بناء مؤسسات فوق قومية تعزز الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والأمنية،

مما يؤثر على آليات صنع القرار وإدارة الصراعات عبر مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، رغم استمرار تأثير السيادة الوطنية للدول الأعضاء.

رابعاً: تقسيم البحث:

ينقسم البحث إلى عدة محاور، وهي:

أولاً: آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: إدارة الاتحاد الأوروبي للصراعات الدولية.

ثالثاً: تفسيرات النظرية الواقعية والليبرالية الجديدة لإدارة الصراعات في الاتحاد الأوروبي.

أولاً: آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:

تشكل الاتفاقيات الدولية الموقعة بين دول الاتحاد الأوروبي المبادئ والقيم والأهداف-كما سبق أن أوضحنا- الأساس القانوني الذي يلعب دوراً في تزايد اختصاصات ودور مؤسسات العمل الاتحادي، ونلاحظ هنا الطبيعة التاريخية في مجالات التعاون على أساس وظيفي بين عدد محدود من الدول الأوروبية عام ١٩٥١.

(M. Elvira Pinedo, March 2021, pp8-9)

مثّلت اتفاقية روما عام ١٩٥٧ محطة محورية في مسيرة التكامل الأوروبي، حيث جاءت عقب نجاح مشروع مارشال (١٩٤٨-١٩٥٢) في إنعاش اقتصادات أوروبا. وأرسى الاتفاقية الأساس للوحدة الاقتصادية عبر نهج وظيفي يركز على تنسيق المهام المشتركة دون فرض وحدة سياسية. وأسفرت عن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والهيئة الأوروبية للطاقة الذرية، مما مهد الطريق لتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال:

• حرية حركة البضائع، والأفراد، والخدمات، ورأس المال بين الدول الأعضاء.

• إعداد نظام جمركي موحد لتعزيز التعاون التجاري.

وبذلك، شكلت الاتفاقية إطارًا تنظيميًا أسهم في التطور التدريجي نحو الاتحاد الأوروبي. (صادق المالكي، ٢٠١٧، ص ١٤٠)

على المستوى التنظيمي والإشرافي، عززت الاتفاقية دور المفوضية الأوروبية كهيئة مستقلة تُشرف على التنفيذ وتمثل المصالح الأوروبية بشكل شامل. كما أنشئ مجلس الوزراء لتنسيق السياسات العليا بين الدول الأعضاء، وتم تأسيس البرلمان الأوروبي لتمثيل المواطنين، رغم أن صلاحياته كانت استشارية في البداية قبل توسعها بموجب اتفاقية لشبونة ٢٠٠٧. (M. Elvira Pinedo, Op.Cit, p10)

اعتمدت جميع الاتفاقيات المبرمة في الاتحاد الأوروبي نهجًا تدريجيًا يقوم على مفاوضات تقودها المفوضية الأوروبية لتعزيز البنية المؤسسية وآليات العمل المشترك. وتضمنت كل اتفاقية إطارًا زمنيًا وآليات تنفيذ ومراقبة، حيث تتولى المفوضية الأوروبية ضمان الامتثال بالتعاون مع محكمة العدل الأوروبية لضمان الالتزام القانوني. (صادق المالكي، مرجع سابق، ص ص ١٤٠-١٤١) وتؤدي هذه الاتفاقيات وظيفتين أساسيتين: إضافة بنود جديدة تعزز نطاق الوحدة، أو تعديل أحكام الاتفاقيات السابقة، كما هو الحال مع التعديلات التي أُدخلت في اتفاقية لشبونة ٢٠٠٧.

(أ) المرونة في التوقيع: تتيح الاتفاقيات عند التوقيع استثناءات خاصة تستند إلى تحفظات كل دولة. يشمل ذلك رفض بعض الدول المشاركة في مفاوضات الانضمام إلى اتفاقية معينة. توفر هذه المرونة إطارًا وظيفيًا يسمح للاتحاد الأوروبي بالمضي قدمًا دون أن تشعر الدول الأعضاء بتهديد لسيادتها.

(ب) فتح المجال لدول خارج الاتحاد: يُمكن للنظام الأساسي لبعض الاتفاقيات أن يسمح بانضمام دول أوروبية غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي. مثال على

ذلك: سويسرا والنرويج وآيسلندا، التي ليست جزءًا من الاتحاد الأوروبي لكنها
تشارك في اتفاقية الشنجن^(١). (M. Elvira Pinedo, Op.Cit, March 2021,)
(pp11-12)

خلاصة القول: هذه الاتفاقيات شكّلت مراحل أساسية في تعزيز الوحدة
الأوروبية، من بناء الإطار المؤسسي الأول وصولاً إلى تمكين الاتحاد الأوروبي سياسيًا
وقانونيًا واقتصاديًا على الساحة الدولية.

ومن ثم سيتم تناول مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي مع إلقاء
الضوء على عملية صنع القرار الأوروبي ومراحله.
(١)مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:
(أ) المجلس الأوروبي:

تأسس المجلس الأوروبي عام ١٩٥٨ بموجب اتفاقية روما. يُعنى المجلس
بتمثيل المصالح الوطنية لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ولهذا السبب تمتلك كل
دولة بعثة أو ممثلية في بروكسل (صادق المالكي، مرجع سابق، ص ١٥٧). يتألف
المجلس الأوروبي من رؤساء الدول أو الحكومات في الدول الأعضاء الـ ٢٧ في
الاتحاد الأوروبي، وهم الأعضاء الذين يحق لهم التصويت في هذه المؤسسة
(Ralf Drachenberg, December 2024, pp1-2). بالإضافة إلى ذلك، يشارك
كل من رئيس المجلس الأوروبي "حاليًا أنطونيو كوستا" ورئيسة المفوضية الأوروبية
"حاليًا أورسولا فون دير لاين"، لكن دون حق التصويت. كما يحضر اجتماعات
المجلس الأوروبي الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب
رئيس المفوضية الأوروبية "حاليًا جوزيب بوريل"، رغم أنه ليس عضوًا رسميًا في
المجلس. يُدعى رئيس البرلمان الأوروبي "حاليًا روبرتا ميتسولا" للمشاركة في

^(١) اتفاقية الشنجن هي اتفاقية خاصة بفتح الحدود بين الدول الموقعة على توحيد أنظمة تأشيرات الدخول والخروج، للمزيد
يمكن الرجوع إلى: **Convention Implementing The Schengen Agreement Of 14 June 1985**, (European Union: EUR-Lex, CELEX number: 42000A0922,
Date of publication: 22/09/2000),pp19-20.

اجتماعات المجلس الأوروبي بهدف "عرض وجهة نظره"، يعقب ذلك تبادل وجهات النظر مع الحضور. بدأت هذه الممارسة في عام ١٩٨٧ وتم تقنينها ضمن معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٩. وتُدرج كلمة رئيس البرلمان الأوروبي عادةً كأول بند على جدول أعمال كل اجتماع Ralf Drachenberg and Christoffer Nielsen, March (2024, p1).

تُعد رئاسة المجلس الأوروبي وظيفة دورية لإدارة شؤون الاتحاد وتمثيله خارجيًا، حيث يحدد الرئيس أولويات العمل ويشارك في المحافل الدولية. بعد اتفاقية لشبونة ٢٠٠٩، ركّز "هيرمان فان رومبوي"، على تنسيق الاستجابة لأزمة منطقة اليورو، وأرسى أسلوبًا فعالًا للعمل وتعزيز التعاون مع المؤسسات الأوروبية. يضم المجلس الأوروبي رئيسه، رئيس المفوضية، قادة الدول الأعضاء، والممثل السامي للشؤون الخارجية (جون بيندر وسايمون أشروود، ٢٠١٥، ص ٤٢-٤٣)

(ب) المفوضية الأوروبية:

تأسست المفوضية الأوروبية عام ١٩٥٨ كإحدى الهيئات التنفيذية الأساسية في الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل المصلحة العامة لدول الاتحاد الأوروبي دون انحياز لدول أو أحزاب. تتمتع المفوضية بدور تشريعي وتنفيذي وقضائي، إذ تمتلك حق المبادرة التشريعية وفقًا لمعاهدة روما، إضافةً إلى تنفيذ السياسات الأوروبية والإشراف على الامتثال للمعاهدات. وبذلك، تتجاوز المفوضية كونها مجرد أمانة لمنظمة دولية، لتصبح الركيزة الأساسية في هيكل الاتحاد الأوروبي وصنع قراراته. (جون بيندر وسايمون أشروود، مرجع سابق، ص ٥٢).

وفقًا لمعاهدة لشبونة، تقرر أن يكون عدد المفوضين مساويًا لثلثي عدد الدول الأعضاء، مع منح المجلس الأوروبي صلاحية تعديله. لكن في عام ٢٠٠٩، تقرر الإبقاء على عدد المفوضين مساويًا لعدد الدول الأعضاء. يُرشح المجلس الأوروبي

رئيس المفوضية بعد التشاور، مع مراعاة نتائج الانتخابات الأوروبية، ويتم انتخابه من قبل البرلمان الأوروبي بالأغلبية. كما يعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي قائمة المفوضين بالتشاور مع رئيس المفوضية المنتخب، ويخضع الأعضاء الجدد لتصويت الثقة في البرلمان قبل تعيينهم رسميًا من قبل المجلس الأوروبي. وتستمر ولاية المفوضية خمس سنوات، قابلة للتجديد. (Pablo Marti and Mariusz Maciejewski, 2025, pp1-2)

رغم تمتع المفوضية الأوروبية بحق التشريع، تراجع نفوذها جزئيًا بسبب معارضة "شارل ديغول"، مما عزز دور المجلس الأوروبي منذ إنشائه عام ١٩٧٤. ومع ذلك، لا تزال المفوضية تقدم مقترحات تشريعية وبرامج سياسية، مثل "حزمة ديولور" لإصلاح الميزانية ١٩٩٢ و"جدول أعمال ٢٠٠٠" للتحضير لتوسيع الاتحاد شرق أوروبا (جون بيندر وسايمون أشروود، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٣). ووفقًا لاتفاقية لشبونة، يمكن لمليون مواطن أوروبي المطالبة بمبادرة تشريعية، مما يُلزم المفوضية بإعداد نص تشريعي وعرضه على البرلمان ومجلس الاتحاد الأوروبي للتصويت. (صادق المالكي، مرجع سابق، ص ١٦٦)

(ج) البرلمان الأوروبي:

تأسس البرلمان الأوروبي عام ١٩٥٨ كممثل للشعوب الأوروبية. بدأ بدور استشاري لكنه تطور ليصبح شريكًا لمجلس الوزراء الأوروبي في سن القوانين والتفاوض على المبادرات التشريعية، ويشارك في التشريع داخل ٤٠ مجالًا وفقًا للاتفاقيات الموقعة (Giulio Sabbat, September 2020, pp1-3).

يُنتخب أعضاء البرلمان الأوروبي مباشرة كل خمس سنوات في يونيو، مع توزيع المقاعد وفقًا للكثافة السكانية مع مراعاة تمثيل الدول الأصغر. حددت اتفاقية لشبونة الحد الأقصى للمقاعد بـ ٧٥١ مقعدًا (المادة ٤، الفقرة ٢).

يضم البرلمان الأوروبي حاليًا ٧٠٥ أعضاء، بعد أن انخفض العدد من ٧٥١ مقعدًا نتيجة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في ٣١ يناير ٢٠٢٠. وقد أسفر هذا الانسحاب عن شغور ٧٣ مقعدًا، تم إعادة توزيع ٢٧ منها على ١٤ دولة عضو، بينما تم الاحتفاظ بـ ٤٦ مقعدًا لمستقبل الاتحاد، سواء لتوسيعه أو لإنشاء دائرة انتخابية عابرة للحدود. ويبلغ متوسط أعمار الأعضاء الحاليين ٥١ عامًا، حيث تتراوح أعمارهم بين ٢٢ و ٨٣ عامًا. وتمثل النساء ٣٩.٦% من إجمالي الأعضاء، مع ملاحظة أن الأغلبية، وعددهم ٤١٥ نائبًا، يخدمون لأول مرة في البرلمان. (Victoriano González, 07/06/2016, pp7-9.)

رغم هذا التقسيم القائم على أساس قومي، فإنه لا يؤثر بشكل كبير على التنوع السياسي داخل البرلمان الأوروبي؛ حيث يتم اختيار أعضاء البرلمان وفق خطط حزبية قومية، وينضمون إلى عائلات حزبية فوق قومية تجمع بين الأحزاب القومية ونظيراتها الأوروبية، وتعتمد التكتلات البرلمانية على القضايا الراهنة، مما يؤدي إلى انقسامات أيديولوجية تتجاوز الحدود القومية، حيث يضم البرلمان تكتلات اشتراكية، محافظة، وشيوعية تضم برلمانيين من جنسيات مختلفة. وبالتالي، فإن التوجهات السياسية والقضايا المشتركة تلعب دورًا أكبر من التقسيم القومي في تشكيل التكتلات داخل البرلمان الأوروبي (حسين مقلد، ٢٠٢٠).

(د) محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي:

تنص المادة (١٩) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على إنشاء محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تُعنى بضمان احترام القانون في تفسير وتطبيق المعاهدات. وتتألف المحكمة من ثلاث هيئات: محكمة العدل، التي تضم قاضيًا من كل دولة عضو ويُساندها محامون عامون، والمحكمة العامة التي تتكون من قاضي واحد على الأقل من كل دولة عضو ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد باتفاق

مشارك بين حكومات الدول الأعضاء، إضافة إلى المحاكم المتخصصة التي تنتظر في القضايا ذات الطابع الفني أو التقني. وتُعد المحكمة الجهة القضائية العليا للفصل في النزاعات المتعلقة بتطبيق القوانين الوطنية ومعاهدات الاتحاد الأوروبي، مما يضمن التناسق القانوني بين الدول الأعضاء ويعزز التكامل القانوني داخل الاتحاد. (The Member States, 07/06/2016, p C 202/27.)

(٢) عملية صنع القرار الأوروبي في الاتحاد الأوروبي:

تصدر مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي (المجلس الأوروبي، البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية) مجموعة متنوعة من القرارات تختلف في طبيعتها ومدى إلزاميتها وآلية تطبيقها. وتشمل: والأنظمة وهي تشريعات ملزمة، والتوجيهات وتحدد أهدافاً ملزمة للدول الأعضاء، مع منحها الحرية في اختيار وسائل التنفيذ، والقرارات وهي تشريعات إلزامية لكنها موجهة إلى جهات محددة، والتوصيات ليست ملزمة قانونياً، لكنها تُستخدم لتعزيز التنسيق والتكامل، والآراء وهي تفسيرات غير ملزمة قانونياً. يعكس هذا التنوع في الأدوات القانونية مرونة الإطار التشريعي للاتحاد الأوروبي، حيث يوازن بين الالتزام القانوني للدول الأعضاء واستقلاليتها في تنفيذ السياسات المشتركة (صادق المالكي، مرجع سابق، ص ١٧٠).

مما سبق نؤكد على أن تنوع القرارات الأوروبية من حيث طبيعتها ومدى إلزاميتها، يمنح الدول الأعضاء مرونة في بعض الحالات مع ضمان تحقيق الأهداف المشتركة للاتحاد الأوروبي. ومن ثم يمكن إلقاء الضوء على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي على النحو التالي:

(٣) تدرج مؤسسات الاتحاد الأوروبي من حيث الصلاحيات:

سبق أن أوضحنا المؤسسات المحورية في صنع قرار الاتحاد الأوروبي، ولكن هنا سيتم الإشارة كيف يتم تدرج مؤسسات الاتحاد الأوروبي وفقًا للصلاحيات المؤسسية في صنع القرار، حيث أن:

(أ) صلاحيات المجلس الأوروبي:

يتمثل دور المجلس الأوروبي بحسب المادة ١٥(١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، في "توفير الزخم اللازم لتطور الاتحاد" وتحديد "الاتجاهات والأولويات السياسية العامة". رغم أن قادة الاتحاد الأوروبي بدأوا عقد اجتماعاتهم بشكل روتيني في إطار المجلس الأوروبي منذ عام ١٩٧٥، إلا أن هذا المصطلح لم يظهر رسميًا في المعاهدات إلا عام ١٩٨٧، حين أصبح رئيس المفوضية الأوروبية عضوًا رسميًا في المجلس

(Ralf Drachenberg and Christoffer Nielsen, March 2024, p7).

(ب) صلاحيات المفوضية الأوروبية:

تُعد المفوضية الأوروبية الجهة التنفيذية والمحورية في عملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تتمتع بحق الاحتكار التشريعي من خلال المبادرة التشريعية، إلى جانب سلطاتها التنفيذية الواسعة في مجالات رئيسية مثل سياسات المنافسة والتجارة الخارجية. تضم المفوضية مفوضًا واحدًا من كل دولة عضو، وتتحمل مسؤولية مراقبة تنفيذ القوانين الأوروبية وضمان امتثال الدول الأعضاء للمعاهدات. كما تشرف على اللجان المختصة بمتابعة تنفيذ التشريعات والسياسات الأوروبية. وفي هذا الإطار، تم استبدال نظام "الكوميتولوجيا" ^(١) بأطر قانونية جديدة –أعمال التنفيذ وأعمال

^(١) نظام "الكوميتولوجيا" هو آلية تمكن الدول الأعضاء من مراقبة تنفيذ المفوضية الأوروبية للتشريعات. يتضمن هذا النظام لجانًا تضم ممثلين عن الدول الأعضاء، وتعمل على تقديم المشورة والموافقة على التدابير التنفيذية المقترحة من المفوضية. يهدف النظام إلى ضمان توافق إجراءات التنفيذ مع القرارات المتفق عليها من الدول الأعضاء، ويعد جزءًا

التفويض- لتعزيز كفاءة صنع القرار وتنفيذ السياسات داخل الاتحاد. Pablo Abril (Marti and Mariusz Maciejewski, 2025, p1).

تُمثل المفوضية الأوروبية الجهة الوحيدة المخولة "حق المبادرة التشريعية" داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تقوم بصياغة المقترحات التشريعية استنادًا إلى الاتفاقيات الموقعة، ولا يمكن للبرلمان الأوروبي أو مجلس الاتحاد الأوروبي سن القوانين دون تقديم المفوضية لهذه المبادرات، ما يعكس استقلاليتها وحرصها على تحقيق المصلحة العامة للاتحاد. (صادق المالكي، مرجع سابق، ص ١٦٦). وتتوزع صلاحيات المفوضية على النحو التالي:

– سلطة المبادرة التشريعية: ويقصد هنا بسلطة المبادرة أى سلطة اقتراح أو أبداء الرأى أو غير ذلك من الإجراءات التنظيمية. والمبادرة التي تتناولها المفوضية أنواع وهي:

- المبادرة التشريعية الكاملة (سلطة الاقتراح): تحتكر المفوضية حق اقتراح التشريعات وفقًا للمادة ١٧(٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، حيث تُقدم مشاريع القوانين، مثل اللوائح والتوجيهات، إلى البرلمان الأوروبي والمجلس لاعتمادها. يُعد هذا الحق أساسيًا، حيث لا يمكن اتخاذ أي قرارات تشريعية دون اقتراح رسمي من المفوضية، Pablo Abril Marti and Mariusz Maciejewski, Op.Cit, (p1).

- المبادرة المتعلقة بالموازنة: تقدم المفوضية مشروع الموازنة السنوية وفقًا للمادة ٣١٤ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، وتشرف على اقراح تخصيص الإيرادات

أساسيًا من عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. للمزيد يمكن الرجوع إلى: Gijs Jan Brandsma and Jens Blom-Hansen, "The EU Comitology System: what Role for the Commission?", Astrid-Online, Version: January 2008, pp2-3, https://www.astrid-online.it/static/upload/protected/BRAN/BRANDSMA-HANSEN_The-EU-Comitology-System.pdf, accessed in: 25-1-2025.

والنفقات إنشاء فئات جديدة من الموارد الذاتية أو إلغاء الحالية، مع اشتراط موافقة المجلس الأوروبي بالإجماع وفق المادة (٣١١) (٣) TFEU، وبعد استشارة البرلمان الأوروبي ومحكمة المدققين، آليات وإجراءات توفير إيرادات الميزانية للاتحاد الأوروبي (المادة ٣٢٢ (٢) TFEU). (Ibid, p1).

• **العلاقات مع الدول غير الأعضاء:** تتولى المفوضية التفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية بنفويض من المجلس، وفقاً للمادتين (٢٠٧ و ٢١٨ TFEU)، وتشمل هذه الاتفاقيات مفاوضات الانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المادة ٦ (٢) TEU). كما تلعب دوراً محورياً في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتوصي ببدء مفاوضات انسحاب الدول الأعضاء (المادة ٥٠ TEU). (Ibid, pp3-4)

• **المبادرة التشريعية المحدودة (سلطة التوصية أو الرأي):** هذه السلطة تكون صلاحيات المفوضية فيها غير ملزمة على عدد من القضايا، في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. (Ibid, p5)

– **الرقابة على تنفيذ قوانين الاتحاد الأوروبي:** تُعرف المفوضية بدورها كـ "حارسه المعاهدات"، حيث تراقب التزام الدول الأعضاء بالقوانين الأوروبية، وتحقق في المخالفات وفق المادة ٢٥٨ TFEU. في حال عدم الامتثال، تصدر المفوضية رأياً مسبباً، ثم تحيل القضية إلى محكمة العدل الأوروبية (Ibid, pp5-6)، كما حدث مع فرنسا عام ١٩٩٩ عندما فرضت المحكمة غرامات عليها بسبب حظرها استيراد لحوم البقر البريطانية. (جون بيندر وسامون أشروود، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤).

– **السلطة التنفيذية:** وهي السلطات الممنوحة للمفوضية بموجب المعاهدات:

- **تنفيذ الموازنة:** تشرف المفوضية على تخصيص الأموال، وتراقب مساعدات الدول لضمان الالتزام بقواعد المنافسة، كما تدير برامج الإنقاذ المالي للدول الأعضاء التي تواجه أزمات.
- **تنفيذ التشريعات:** بموجب المادة (٢٩١ TFEU)، تملك المفوضية سلطة تنفيذ التشريعات بالتنسيق مع البرلمان والمجلس، وفق آليات تشمل الإجراءات الاستشارية والمراجعات.
- **الأعمال المفوضة:** يمكن للمفوضية إصدار أعمال تشريعية غير أساسية لتكملة أو تعديل التشريعات الأساسية، مع احتفاظ البرلمان والمجلس بحقوق الرقابة Pablo (Abril Marti and Mariusz Maciejewski, Op.Cit, p1).
- **السلطات التنظيمية والاستشارية:** رغم محدودية سلطاتها التنظيمية، تطبق المفوضية قواعد الاتحاد الأوروبي على المؤسسات العامة والخاصة عند الضرورة، كما تقدم المشورة في القرارات الكبرى، مثل انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي. (Ibid, p6)
- من خلال العرض السابق يتضح أن المفوضية الأوروبية تعد حجر الأساس في عملية صنع القرار داخل الاتحاد، حيث تجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية، ما يضمن استقرار السياسات الأوروبية وتطبيقها بشكل متسق بين جميع الدول الأعضاء.

(ج) صلاحيات البرلمان الأوروبي:

شهد البرلمان الأوروبي تطوراً ملحوظاً في آلية اتخاذ القرار، حيث انتقل من دور استشاري إلى شريك تشريعي إلى جانب مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي كان يحتكر السلطة التشريعية قبل اتفاقية لشبونة ٢٠٠٧. وقد أصبح تمرير القرارات مشروطاً بحصولها على الأغلبية المطلقة (٥٠%+١). كما بات إصدار القرارات

يتطلب تأييد ثلثي الأعضاء لضمان عدم عرقلة عمل المفوضية. ومع ذلك، لا يزال دور البرلمان مقيدًا، إذ يشارك في التشريع ضمن ٤٠ مجالًا فقط، بينما يحتفظ مجلس الاتحاد الأوروبي بالحق الحصري في الموافقة على بعض مبادرات المفوضية. بدأت هذه التعديلات بالتطبيق في ٢٠٠٩. (صادق المالكي، مرجع سابق، ص ١٦٤).

ويمكن تحديد صلاحيات البرلمان الأوروبي على النحو التالي:

– فيما يخص الصلاحيات التشريعية، يشارك البرلمان في سن القوانين بالتعاون مع مجلس الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية الأوروبية، كما يمتلك سلطة تعديل أو رفض التشريعات المقدمة من المفوضية.

– أما على مستوى الرقابة، فيراقب البرلمان أداء المفوضية الأوروبية لضمان التزامها بالمعاهدات، كما يملك صلاحية إقالتها في حالات استثنائية. وتُعد الرقابة على الميزانية من أبرز أدواره، حيث يراجع ويعتمد الميزانية الأوروبية لضمان تخصيص الموارد بكفاءة.

– يؤثر البرلمان الأوروبي بشكل غير مباشر على السياسات العامة عبر الأغلبية البرلمانية، كما يشارك في انتخاب رئيس البرلمان الأوروبي، مما يمنحه نفوذًا على توجهات الاتحاد.

– يضطلع البرلمان بدور مهم في تعيين كبار المسؤولين الأوروبيين والمشاركة في صنع القرار داخل مؤسسات الاتحاد.

ورغم هذه الصلاحيات المتنامية، لا يزال التحدي الأبرز يتمثل في تعزيز وعي الناخبين بدور البرلمان الأوروبي وتأثيره، مما يستدعي إصلاحات تعزز ارتباط المواطنين بالعملية الديمقراطية الأوروبية، وتضمن مشاركة أوسع في صنع القرار داخل الاتحاد. (John Bruton T.D, 10 April 2002, p19).

(د) صلاحيات محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي:

تختص محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وفقاً للمعاهدات، بالنظر في الدعاوى المقدمة من الدول الأعضاء، المؤسسات، أو الأفراد، وتقديم الأحكام التمهيدية بناءً على طلب المحاكم الوطنية لتفسير قانون الاتحاد الأوروبي أو البت في مدى قانونية القرارات الصادرة عن مؤسساته. كما تتولى المحكمة اختصاصات أخرى محددة بموجب المعاهدات. (The Member States, Op. Cit, p C 202/27.)

وبهذا الدور، تُعد محكمة العدل الأوروبية الضامن الأساسي للالتزام بالاتفاقيات داخل الدول الأعضاء، حيث تؤكد أن القوانين والتشريعات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد تتمتع بالأولوية على التشريعات القومية، شريطة أن تكون الدول قد وافقت عليها مسبقاً. ويعني ذلك أن قوانين الاتحاد تُعتبر "فوق قومية"، مما يمنحها أسبقية التطبيق على القوانين المحلية بمجرد اعتمادها. ولتعزيز هذه المكانة، أكدت محكمة العدل الأوروبية في رأيها الملزم أن انضمام الدول الأعضاء إلى الاتحاد يتضمن تنازلاً طوعياً عن جزء من سيادتها القومية لصالح التزامات الاتحاد. بهذا، تلعب المحكمة دوراً محورياً في ترسيخ وحدة القانون الأوروبي وضمان احترام المبادئ القانونية المشتركة بين الدول الأعضاء. (صادق المالكي، مرجع سابق، ص ١٤٧).

(٤) تداخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي من حيث صلاحيات:

ما يميز مؤسسات صنع القرار الرئيسية في الاتحاد الأوروبي هو التداخل بين الأدوار التنفيذية والرقابية، حيث تتوزع الصلاحيات بين المؤسسات بطريقة تسمح لكل منها بمراقبة الأخرى، مما يساهم في تحقيق توازن فعال في عملية صنع القرار داخل الاتحاد، ويمكن تحديد شكل تداخل الصلاحيات على النحو التالي:

(أ) تداخل صلاحيات المفوضية الأوروبية مع البرلمان الأوروبي:

يتجلى التداخل الوظيفي بين المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي في القضايا التشريعية والمالية، حيث يمارس البرلمان دورًا رقابيًا أساسيًا لضمان الشفافية والشرعية الديمقراطية. من منظور المنهج الوظيفي، يعكس هذا التداخل تطورًا مؤسسيًا ضروريًا لتعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي كل طرف دورًا تكامليًا لتحقيق التوازن بين تنفيذ السياسات والرقابة عليها، ويمكن إيضاح ذلك تفصيليًا على النحو التالي:

– **المسؤوليات المالية والتشريعية:** تضطلع المفوضية بتقديم مشروع الموازنة السنوية إلى البرلمان والمجلس بحلول الأول من سبتمبر من العام السابق، وفقًا للمادة (٣١٩ TFEU)، كما تقدم بيانًا تقديريًا لإيراداتها ونفقاتها للموافقة. ويُمنح البرلمان الأوروبي حق الإبراء المالي للمفوضية، مما يعزز دوره الرقابي المباشر على إدارة الموازنة. أما فيما يتعلق بقرار الموارد الذاتية، فيتم تبنيه وفق إجراء تشريعي خاص (المادة ٢٨٩(٢) TFEU)، بناءً على اقتراح المفوضية وبعد استشارة البرلمان، فيما تُعتمد التدابير التنفيذية للقرار بموجب المادة (٢٩١(٢) TFEU). (Pablo Abril Marti and Mariusz Maciejewski, Op.Cit, p7)

– **المبادرات التشريعية والمتابعة:** بموجب معاهدة ماستريخت، التي عززتها معاهدة لشبونة، يمتلك البرلمان الأوروبي حق طلب تقديم مقترحات تشريعية من المفوضية، كما يمكنه إلزامها بتقديم تقارير دورية حول تنفيذ السياسات لضمان المتابعة الفعالة. (Ibid, p7)

– **التواصل المستمر:** تلتزم المفوضية بالحفاظ على حوار مستمر مع البرلمان، يشمل جلسات استماع المفوضين المرشحين، متابعة الالتزامات المقدمة خلال هذه الجلسات، وتنظيم حوارات دورية مع اللجان البرلمانية المختصة.

– **نقاط التوتر بين المؤسسات:** تواجه المفوضية أحيانًا انتقادات من البرلمان لتأخرها في تقديم التقارير التنفيذية أو عدم الامتثال لطلباته، مثل تأخرها في تقديم مقترح

بشأن استخدام برنامج التجسس "بيغاسوس"، أو إصدار تقرير حول تنفيذ توجيه إنفاذ القانون. (Ibid, p7)

—**حماية الحقوق الأساسية:** في قضية "Schrems II"، انتقد البرلمان المفوضية لتقديمها العلاقات مع الولايات المتحدة على حساب حماية حقوق المواطنين الأوروبيين في تبادل البيانات عبر الأطلسي. ومع ذلك، اعتمدت المفوضية في ١٠ يوليو ٢٠٢٣ قرارها الثالث بشأن كفاية حماية البيانات بموجب إطار الخصوصية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ما أثار جدلاً حول التوازن بين حماية المواطنين والمصالح الدولية. (Ibid, p7)

مما سبق نجد أنه، وفقاً لتحليل المنهج الوظيفي، يعكس هذا التداخل المؤسسي آلية تكيفية تهدف إلى تعزيز الحوكمة في الاتحاد الأوروبي عبر توزيع الأدوار بين هيئاته المختلفة. فالمفوضية، باعتبارها الجهاز التنفيذي، تتولى المبادرة والسياسات العامة، بينما يمارس البرلمان رقابته لضمان الشفافية والمساءلة. ويؤدي هذا التفاعل إلى تحقيق توازن ديناميكي بين صنع السياسات والرقابة الديمقراطية، مما يعزز الاستقرار المؤسسي ويدعم تطور الاتحاد الأوروبي كنظام سياسي متكامل.

(ب) دور البرلمان الأوروبي في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي:

يُشكّل البرلمان الأوروبي أحد الفاعلين الرئيسيين في تطوير النظام القضائي للاتحاد الأوروبي، حيث يتداخل دوره مع محكمة العدل عبر آليات متعددة تهدف إلى تعزيز سيادة القانون وحماية المعاهدات. من منظور المنهج الوظيفي، يُمكن تحليل هذا التداخل باعتباره أداة لتكييف مؤسسات الاتحاد الأوروبي وفقاً لاحتياجات التكامل المستمر، مما يعزز من كفاءة الحوكمة القانونية ويوفر آليات رقابية وتشريعية أكثر فعالية.

فمنذ عام ١٩٩٠، مُنح البرلمان الأوروبي حق النقاضي لحماية امتيازاته التشريعية وفقاً للمادة (٢٦٣ TFEU) ، مما عزز دوره في إلغاء القرارات التي تمس صلاحياته، كما شارك في إنشاء المحاكم المتخصصة بموجب المادة (٢٥٧ TFEU) لتعزيز كفاءة القضاء الأوروبي. وبالتعاون مع المجلس، يمتلك البرلمان صلاحية تعديل النظام الأساسي لمحكمة العدل، كما حدث في نوفمبر ٢٠٢٢ وفقاً للمادة (٢٨١)٢ (TFEU).

فيما يخص الاتفاقيات الدولية، يحق للبرلمان طلب رأي قانوني من محكمة العدل حول توافقها مع معاهدات الاتحاد، كما فعل في يوليو ٢٠١٩ بشأن اتفاقية إسطنبول وفق المادة (٢١٨)١ (TFEU).

أما في مجال الشفافية القضائية، أصبحت تعيينات القضاة والمدعين العامين تخضع لتقييم لجنة من سبعة أعضاء، يرشح البرلمان أحدهم، وفقاً للمادة (٢٥٥)٢ (TFEU) بعد معاهدة لشبونة. كما خضع النظام القضائي لتقييم شامل عام ٢٠٢٠، حيث قدمت محكمة العدل تقريراً حول كفاءة المحكمة العامة، متضمناً زيادة عدد القضاة إلى ٥٦ وإمكانية إصلاحات هيكلية. وفي ٢٠٢٣، قُدم مقترح لنقل بعض اختصاصات التفسير الأولي من محكمة العدل إلى المحكمة العامة، إضافة إلى توسيع متطلبات الاستئناف، وهي تعديلات اعتمدها المجلس في أبريل ٢٠٢٤ وفقاً لبروتوكول (٣)، مما يعكس مرونة النظام القانوني الأوروبي وقدرته على التكيف مع المتغيرات .

(Alexandru-George Moş and other, 05/2024, p1).

ويتضح من العرض السابق، يعكس تداخل البرلمان الأوروبي مع محكمة العدل مبدأ التكيف المؤسسي، حيث تتطور العلاقة بين المؤسسات لضمان حوكمة قانونية فعالة. هذا النهج الوظيفي يهدف إلى تعزيز كفاءة القضاء الأوروبي، من خلال توفير

رقابة تشريعية، وتطوير آليات اختيار القضاة، وضمان توافق الاتفاقيات الدولية مع معاهدات الاتحاد. وبهذا، لا يقتصر دور البرلمان على التشريع فقط، بل يمتد إلى الإشراف على الأداء القضائي وضمان تماسك البنية القانونية للاتحاد الأوروبي.

(ج) إجراءات صنع القرار فوق القومية:

وفقًا للمنهج الوظيفي، يقوم الاتحاد بتوزيع المهام السياسية والاقتصادية والتشريعية بطريقة تعزز التكامل الأوروبي دون المساس بسيادة الدول الأعضاء بشكل مباشر. (Martina Schonard, 7/2024, p1)

فيما يخص التعيينات، يُنتخب رئيس المفوضية الأوروبية من قبل البرلمان الأوروبي وفقًا للمادة ١٤ (١) TEU، بينما يعين المجلس الأوروبي الممثل الأعلى للشؤون الخارجية بالأغلبية المؤهلة (المادة ١٨ (١) TEU)، ويعتمد تعيين أعضاء المفوضية بالتوافق مع الرئيس المنتخب (المادة ١٧ (٧) TEU). كما يشارك المجلس في تعيين أعضاء محكمة المدققين (المادة ٢٨٦ TFEU) واللجان الاستشارية (المواد ٣٠١، ٣٠٢، و ٣٠٥ TFEU)، في حين ينتخب البرلمان أمين المظالم الأوروبي (المادة ٢٢٨ TFEU)، مما يعكس دور البرلمان في تعزيز الرقابة والمساءلة الديمقراطية داخل الاتحاد. (Ibid, pp3-4)

فيما يتعلق بالإجراءات الشبه دستورية، يتحكم الاتحاد في نظام الموارد الذاتية (المادة ٣١١ TFEU)، حيث تقدم المفوضية الاقتراح، ويشرف البرلمان على التشاور، بينما يُقر المجلس القرار بالإجماع. كذلك، يحدد البرلمان أحكام انتخاب أعضائه بالاقتراع العام المباشر (المادة ٢٢٣ TFEU)، بالإضافة إلى تحديد نظامه الداخلي ونظام أمين المظالم (المواد ٢٢٣ (٢) و ٢٢٨ (٤) TFEU)، ويُشارك في تعديل بروتوكول النظام الأساسي لمحكمة العدل (المادة ٢٨١ TFEU). (Ibid, p5)

بناءً على المنهج الوظيفي، يُظهر الاتحاد الأوروبي كيف يمكن لنقل الصلاحيات أن يُحقق تكاملاً أعمق بين الدول الأعضاء دون الإخلال بسيادتها القومية، حيث فعلى سبيل المثال يجمع البرلمان بين السلطة التشريعية والرقابية لضمان تماسك الاتحاد الأوروبي وتعزيز فعاليته ككيان فوق قومي.

خلاصة القول، يتطلب صنع القرار في الاتحاد الأوروبي فهماً دقيقاً لآليات تمرير مشروعات القرارات بين المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الجهات الفاعلة داخل وخارج بروكسل. ووفقاً للمنهج الوظيفي، يهدف هذا النظام إلى تعزيز التكامل المؤسسي عبر التنسيق الفعال بين المؤسسات الأوروبية، مع تحقيق توازن بين مصالح الدول الأعضاء وحقوق المواطنين. وتلعب محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً في هذه العملية، حيث تضمن الامتثال القانوني للإجراءات التشريعية، وتفسر المعاهدات والقوانين لضمان اتساقها مع المبادئ الأساسية للاتحاد، مما يعزز الشرعية القانونية للإطار التشريعي.

بالتالي، يُمثل التفاعل بين المؤسسات الأوروبية، إلى جانب الدور الرقابي لمحكمة العدل، أساس صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، حيث يتم تحقيق التوازن بين الكفاءة التشريعية، الشرعية الديمقراطية، وضمان استجابة التشريعات لاحتياجات الدول الأعضاء والمجتمع الأوروبي ككل.

ثانياً: إدارة الاتحاد الأوروبي للصراعات الدولية:

تكتسب معرفة آليات إدارة الاتحاد الأوروبي للصراعات الدولية أهمية بالغة، حيث لا يقتصر صنع القرار داخل الاتحاد على تحديد السياسات العامة فحسب، بل يمتد إلى تنفيذها عملياً. وتتحدد هذه الآليات بناءً على المصلحة فوق القومية للاتحاد،

وطبيعة الصراعات الدولية، ومدى تعقيدها، فضلاً عن طبيعة القرارات الصادرة عن المؤسسات الأوروبية المختلفة. فلا يمكن الحديث عن إدارة فاعلة للصراعات دون وجود آليات واضحة لتنفيذ القرارات المتخذة.

تُعد إدارة الصراعات الدولية أحد المحاور الأساسية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتشمل هذه العملية عدة مراحل مترابطة. تبدأ بتحديد المواقف، والأعمال، والاستراتيجيات المشتركة بين الدول الأعضاء، تليها مرحلة تحليل طبيعة الصراع، ثم تحديد متطلبات الإدارة الفعالة للصراعات الدولية ضمن سياق الاتحاد، وصولاً إلى وضع آليات للوقاية من آثار تلك الصراعات على استقرار الاتحاد الأوروبي.

(١) تحديد مفاهيم المواقف والأعمال والاستراتيجيات المشتركة:

بالنسبة لمفهوم "المواقف المشتركة" و"الأعمال المشتركة"، فقد قدّمتها معاهدة ماستريخت في المادتين (J.2 و J.3) لتحديد آليات تنسيق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي. حيث تُحدد المواقف المشتركة الإطار العام لسياسات موحدة تجاه القضايا الدولية، بينما تهدف الأعمال المشتركة إلى تنفيذ هذه السياسات من خلال إجراءات محددة تشمل تحديد الأهداف والوسائل ومدتها. فوفقاً للمادة (J.3)، يقرر المجلس، بناءً على توجيهات المجلس الأوروبي، متى يجب تبني عمل مشترك، مع وضع نطاقه وأدواته التنفيذية (Efsun Çelik, 2005, p49). منذ دخول معاهدة الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ عام ١٩٩٣، استُخدمت الأعمال المشتركة في مراقبة الانتخابات، دعم الديمقراطية في روسيا، جنوب إفريقيا وفلسطين، تقديم المساعدات الإنسانية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام. كما اعتمد الاتحاد مواقف مشتركة بشأن

قضايا مثل العقوبات الاقتصادية على ليبيا، السودان، وأوكرانيا، ومنع انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

أما لمفهوم الاستراتيجيات المشتركة، فقد أدرجت بموجب معاهدة أمستردام (المادة ١٣ من معاهدة الاتحاد الأوروبي) لتعزيز تنسيق المصالح الحيوية للدول الأعضاء عبر تحديد أهداف وآليات تنفيذ موحدة (Ibid, p50).

تساهم هذه المفاهيم في دعم الاستراتيجيات التي تعزز فاعلية الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا الدولية، من خلال التنسيق بين الدول الأعضاء وضمان القدرة على التكيف مع التغيرات الجيوسياسية. كما أنها تعزز التماسك والفعالية في العمليات السياسية والاقتصادية، مما يعزز مكانة الاتحاد الأوروبي كفاعل عالمي مؤثر في القضايا الأمنية والدبلوماسية. (Ibid, pp50-51).

(٢) مراحل تحليل الصراع في الاتحاد الأوروبي:

تتكون عملية تحليل الصراع في الاتحاد الأوروبي من ثلاث مراحل رئيسية تهدف إلى فهم الصراعات الدولية وتطوير استجابات فعالة. تبدأ المرحلة الأولى بالتخطيط والتصميم، حيث يتم تقديم طلب التحليل من قبل بعثات الاتحاد الأوروبي أو الجهات المختصة مثل (EUSR)، يليه تقييم داخلي لتحديد نطاق العمل والجهات الفاعلة وجمع المعلومات الأساسية. بعد ذلك، يتم إعداد "شروط المرجعية" لتحديد الأهداف والمنهجية والموارد المطلوبة. (European Commission, 2020, p5)

في المرحلة الثانية (جمع البيانات، التحليل، والتوصيات)، يتم جمع المعلومات من مصادر متعددة، مثل التقارير الحكومية، والدراسات الأكاديمية، وتقارير المنظمات الدولية. كما تُعقد ورش عمل تحليلية بمشاركة خبراء وممثلين من الاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين لفهم ديناميكيات الصراعات الدولية والعوامل المؤثرة فيها.

إضافةً إلى ذلك، يتم إشراك الدول الأعضاء لضمان توافق السياسات وتنسيق الجهود، ثم يتم وضع توصيات ملموسة بشأن التدخلات السياسية، والتنمية، وجهود بناء السلام. (Ibid, pp7-8).

أخيرًا، في مرحلة إعداد التقارير، التغذية الراجعة، والمتابعة، يتم تنسيق التقرير النهائي من قبل (ISP.2) بالتعاون مع الإدارات المعنية مثل (INTPA G.5, NEAR B.2, FPI, DG ECHO)، ثم يُوزَّع على الجهات ذات الصلة داخل الاتحاد الأوروبي لضمان فهم واضح للنتائج وتقييم مدى ملاءمة التوصيات. يلي ذلك متابعة تنفيذ التوصيات من خلال برامج ومشاريع ميدانية بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، لضمان تأثير ملموس ومستدام في الحد من تداعيات الصراعات الدولية وتعزيز الاستقرار العالمي. (Ibid, p9).

يتضح مما سبق أن مراحل تحليل الصراع في الاتحاد الأوروبي تلعب دورًا جوهريًا في صياغة استجابات فعالة ومدروسة للصراعات الدولية، حيث تتيح هذه الآلية بناء تدخلات تستند إلى بيانات دقيقة ورؤية متكاملة لديناميكيات الصراعات. من خلال هذا النهج، يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر قدرة على التفاعل السريع مع الأزمات، ليس فقط عبر إدارة تداعياتها، بل من خلال اتخاذ تدابير استباقية تمنع التصعيد وتحد من تفاقم الأوضاع على المستوى الدولي.

كما توفر هذه العملية إطارًا موحدًا يعزز التنسيق بين الدول الأعضاء، والشركاء الدوليين، والجهات الفاعلة المحلية. فالتدخلات المبنية على تحليل علمي شامل تقلل من مخاطر القرارات غير المدروسة، وتضمن توجيه أدوات إدارة الصراعات الدولية نحو الحلول الأكثر فاعلية.

(٣) متطلبات إدارة الصراعات الدولية في الاتحاد الأوروبي:

يتطلب النهج المتكامل لإدارة الصراعات وبناء السلام-وفقاً لمعاهدات الاتحاد الأوروبي- فهماً دقيقاً لديناميكيات الصراع والمخاطر المرتبطة به. ويُعد تحليل الصراع أسلوباً أساسياً يوفر رؤية معمقة للعوامل التي تُوَجِّج الصراعات على مختلف المستويات، إلى جانب تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية. ويجب أن يكون هذا التحليل شاملاً؛ ليسهم في تحديد الأولويات وصياغة استراتيجيات فعالة لمنع نشوب الصراعات، مع الاستفادة من جميع السياسات والأدوات المتاحة لدى الاتحاد الأوروبي، وتشمل التدابير المقترحة مجموعة واسعة من الإجراءات، تتراوح بين التدخلات العامة، مثل بناء القدرات، والتدابير المتخصصة، التي تتوزع على النحو التالي:

(أ) **الأداة السياسية:** تلعب الأداة السياسية للاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً في التعامل مع الصراعات الدولية، حيث تعتمد على دعم الوساطة كوسيلة لتخفيف التوترات، إلى جانب استخدام العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية كأداة ضغط على الأطراف المتنازعة. كما يقود الاتحاد الأوروبي مفاوضات لحل الأزمات الدولية، مثل الأزمة الأوكرانية، مما يعكس التزامه بالحلول السلمية للصراعات. علاوة على ذلك، يساهم في إصلاح الدساتير والسياسات العامة في الدول المتأثرة بالصراعات. كما يدعم برامج التنمية وإصلاح قطاع العدالة، مما يساهم في بناء مؤسسات قوية قادرة على تجاوز آثار الصراعات. في هذا السياق، تبرز سياسة الجوار الأوروبية كأداة لتعزيز العلاقات مع الدول المجاورة المتأثرة بالصراعات، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، وتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية لضمان استقرارها. (معن الرئيس، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ٣٦-٤٠)

(ب) **الأداة الاقتصادية والتنموية:** يساهم الاتحاد الأوروبي في مواجهة تحديات الصراعات الدولية من خلال أدواته الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار العالمي. تشمل هذه الأدوات تقديم حوافز مشروطة، وتقييد الشبكات المالية غير المشروعة التي قد تموّل أطراف الصراع، بالإضافة إلى تعزيز سبل العيش وتحقيق إدارة مالية عامة فعالة ومستدامة. كما يعمل الاتحاد على تعزيز الإمكانات التجارية عبر اتفاقيات التجارة الحرة والشراكات الاقتصادية، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي للدول المتأثرة بالصراعات الدولية وإدماجها في الأسواق العالمية. (European commission, 24/03/2023)

وفي إطار استجابته للصراعات الدولية، يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا رئيسيًا في تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية، سواء من خلال المساعدات الإنسانية والمالية أو عبر آليات إعادة الإعمار. على سبيل المثال، بعد الزلازل المدمرة في تركيا وسوريا عام ٢٠٢٣، والتي جاءت في سياق إقليمي متأثر بالصراعات الدولية، تعهد الاتحاد الأوروبي والمانحون الدوليون بتقديم ٧ مليارات يورو لدعم الاستقرار في البلدين. (Ibid)

أما فيما يخص إعادة الإعمار والتنمية في الدول المتأثرة بالصراعات الدولية، فيسهم الاتحاد الأوروبي في بناء البنية التحتية، وتعزيز الحوكمة، وتحسين الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى دعم عمليات إعادة دمج النازحين واللاجئين. كما يستخدم سياسة الجوار الأوروبية لتعزيز الاستقرار في مناطق تشهد تداعيات للصراعات الدولية، مثل العراق وليبيا، مما يساهم في تخفيف حدة الصراعات ومنع تصاعدها إلى أزمات عالمية تهدد الأمن والاستقرار الدوليين. (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٥، ص ٤-٥)

(ج) **الأداة الأمنية:** يعتمد الاتحاد الأوروبي على تنفيذ بعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP)، سواء كانت مدنية أو عسكرية، لتعزيز الاستقرار والأمن على

المستويين الإقليمي والدولي. تشمل هذه الجهود تدريب قوات الشرطة، ودعم عمليات إصلاح القطاع الأمني لضمان كفاءة المؤسسات الأمنية في الدول المتأثرة بالصراعات. كما يولي الاتحاد اهتمامًا متزايدًا بتعزيز الأمن السيبراني لمواجهة التهديدات الرقمية المتصاعدة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم في إزالة الألغام، ونزع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم في المجتمع (DDR)، مما يحد من احتمالية تجدد الصراعات ويدعم جهود بناء السلام المستدام (معن الرئيس، مرجع سابق، ص ص ٣٦-٤٠).

(د) **الأداة الاجتماعية:** يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز التماسك الاجتماعي بين دوله الأعضاء من خلال سياسات تهدف إلى إدماج الشباب، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان. كما يسعى إلى ضمان وصول عادل إلى الخدمات الأساسية، بما يسهم في بناء مجتمعات أكثر شمولًا واستقرارًا. إضافةً إلى ذلك، يولي الاتحاد اهتمامًا خاصًا بجهود إعادة إدماج المقاتلين السابقين والأطفال المجندين، لضمان تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. (المرجع السابق، ص ص ٣٢-٣٣).

(هـ) **الأداة البيئية (المناخية):** يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال دمج الاعتبارات المناخية في العمليات الميدانية، وتطوير استراتيجيات فعالة للحد من مخاطر الكوارث. كما يركز على الإدارة المستدامة للأراضي والتوسع العمراني، وتحسين إدارة الموارد المائية، ودعم إنتاج الطاقة بطرق مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات المرتبطة بالصراعات. يسهم تحليل الصراعات في إعادة توجيه البرامج الجارية وتعزيز تكامل سياسات الاتحاد الأوروبي، بما يتماشى مع نهجه المتكامل في إدارة الصراعات. كما يولي

الاتحاد اهتمامًا خاصًا بالترابط بين المناخ والأمن، إدراكًا لتأثير التغيرات المناخية على الاستقرار الدولي. إضافة إلى ذلك، يعزز العلاقة بين المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام، مما يضمن استجابات أكثر شمولية وفاعلية واستدامة في مواجهة التحديات العالمية. (European Commission, Op. Cit, 2020, p4)

(٤) الوقاية من تأثير الصراعات في الاتحاد الأوروبي:

يعتمد الاتحاد الأوروبي في الوقاية من الصراعات الدولية على نهج شامل يجمع بين التكامل الاقتصادي، والتنمية، والحوكمة الرشيدة، إلى جانب أدوات صنع القرار الدبلوماسية والأمنية. يرتكز هذا الدور على المنهج الوظيفي الذي يفترض أن التكامل الاقتصادي والسياسي يعزز الاستقرار والسلام، إضافة إلى نموذج صنع القرار الأوروبي الذي يعتمد على مؤسساته المختلفة لتنفيذ استراتيجيات الوقاية من الصراعات. ويمكن إيضاح ذلك الدور على النحو التالي:

(أ) الوقاية من الصراعات وفق المنهج الوظيفي: يتخذ الاتحاد الأوروبي عدد من

الإجراءات الوظيفية للوقاية أو التقليل من تأثير الصراعات وهي:

– **التكامل الاقتصادي كأداة للسلام:** يستخدم الاتحاد الأوروبي التعاون الاقتصادي والتجاري لمنع الصراعات، من خلال اتفاقيات الشراكة والتجارة مع دول مثل أوكرانيا، جورجيا، والمغرب لتعزيز الاستقرار السياسي عبر الاعتماد الاقتصادي المتبادل. (Council of the European Union, 11 December 2020, pp1-2.)

– **المساعدات التنموية والاستقرار الاجتماعي:** يخصص الاتحاد دعمًا ماليًا للدول الهشة للحد من التفاوتات الاقتصادية وتقليل احتمالات نشوب الصراعات، مثل صندوق الجوار الأوروبي الذي يعزز التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لمواجهة أسباب عدم الاستقرار (European Union, External Action, "Conflict Prevention and Peace Mediation: Early Warning System", August 2022).

– الاندماج المؤسسي والحوكمة الرشيدة: يعمل الاتحاد على بناء مؤسسات قوية في الدول الشريكة لتعزيز سيادة القانون والحد من الفساد، كما في برامج دعم الإصلاح المؤسسي بدول غرب البلقان لتعزيز الديمقراطية والاستقرار (Ibid).

(ب) الوقاية من الصراعات عبر صنع القرار الأوروبي:

– الاستجابة المبكرة والإنذار المبكر: يستخدم الاتحاد آليات تحليل المخاطر مثل EU Conflict Early Warning System للتدخل الوقائي السريع، كما حدث في أزمة كوسوفو ٢٠٠٨ لمنع نشوب صراع أوسع. (European Union, External Action, October 2020)

– الأدوات الدبلوماسية والوساطة: يعتمد الاتحاد على الدبلوماسية الوقائية من خلال الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كما في دوره بمفاوضات الاتفاق النووي الإيراني لمنع التصعيد مع الدول الغربية. (European Union, External Action, "ISP: integrated approach for security and peace directorate, August 2022)

– العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط لمنع الصراعات: يلجأ الاتحاد لفرض عقوبات على الأطراف التي تهدد الأمن الدولي، كما في العقوبات على روسيا بعد ضم القرم ٢٠١٤ لردع التوسع العسكري ومنع التصعيد. (Strategic Communications, 9/1/2024).

– التعاون الأمني والدفاعي: ينفذ الاتحاد عمليات عسكرية ومدنية ضمن سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP)، مثل بعثة EULEX في كوسوفو لتعزيز سيادة

القانون ودعم المؤسسات الأمنية (Strategic Communications, 12/8/2021).

ومما سبق نستدل على، أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على نهج شامل للوقاية من الصراعات، يجمع بين التكامل الاقتصادي، والتتمية، والحوكمة الرشيدة وفق المنهج الوظيفي، إلى جانب آليات صنع القرار الدبلوماسية والأمنية. هذه الاستراتيجية تمنح الاتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً في الوقاية من الصراعات وتعزيز الاستقرار الدولي.

ثالثاً: تفسيرات النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة لإدارة الصراعات في الاتحاد الأوروبي:

يواجه الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعوقات والتحديات التي تؤثر على قدرته في التعامل مع الصراعات الدولية. تتمثل المعوقات في المشكلات الداخلية لدول الاتحاد التي تعرقل إدارتها للصراعات، بينما تكمن التحديات في الأزمات الخارجية التي تشكل تهديداً للمصلحة فوق قومية للدول الأعضاء. لتحليل هذه المعوقات والتحديات بشكل منهجي، يمكن الاستعانة بالنظرية الواقعية الجديدة التي تركز على توازن القوى والمصالح الاستراتيجية، والنظرية الليبرالية الجديدة التي تسلط الضوء على دور المؤسسات والتعاون الدولي في تعزيز الاستقرار.

(١) تفسيرات النظرية الواقعية الجديدة لإدارة الصراعات الدولية في الاتحاد الأوروبي:

يواجه الاتحاد الأوروبي صعوبات متزايدة في إدارة الصراعات الدولية، حيث تتداخل العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية لتؤثر على قدرته في اتخاذ قرارات موحدة وفعالة. وفقاً للنظرية الواقعية الجديدة، التي يعد "كينيث والتز" أحد أبرز منظريها، يتسم النظام الدولي بالفوضوية، مما يجعل الدولة القومية الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، بينما تبقى المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي محدودة التأثير

بسبب افتقارها إلى سلطة قسرية تُلزم الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها. نتيجة لذلك، تتأثر سياسات الاتحاد الأوروبي بشكل كبير بمصالح الدول الأعضاء، مما يعوق تحقيق إجماع في القضايا الأمنية والاقتصادية. ففي الملفات الحساسة مثل السياسة الدفاعية، العقوبات الاقتصادية، وإدارة الأزمات، قد تتعارض المصالح الوطنية، مما يؤدي إلى بطء في صنع القرار أو انقسامات داخلية، وهو ما يحد من فاعلية الاتحاد في مواجهة التحديات الدولية الكبرى. (أحمد عبدالحسين عيدان، ٢٠٢٢، ص ٧٠). ومن ثم سنتناول التحديات والمعوقات وفقاً للنظرية الواقعية الجديدة:

(أ) المعوقات التي تواجه الاتحاد الأوروبي: يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات داخلية تعيق قدرته على تبني سياسات موحدة وفعالة في إدارة الصراعات الدولية. وفقاً للنظرية الواقعية الجديدة، التي تؤكد على هيمنة الدولة القومية في النظام الدولي الفوضوي، تظل الانقسامات الداخلية، غياب الاستقلال العسكري، وتصادم النزعات القومية من أبرز العقبات التي تقوّض فاعلية الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي.

– الانقسامات الداخلية وتأثيرها على صنع القرار: يتأثر صنع القرار الأوروبي بتباين المصالح القومية للدول الأعضاء، حيث تعكس التجارب التاريخية مثل رفض فرنسا الانضمام إلى المنظومة الدفاعية الأوروبية عام ١٩٥٤ واستفتاء الدنمارك على اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩٢ الخلافات الجوهرية التي تحول دون تحقيق توافق استراتيجي داخل الاتحاد. كذلك، تباين المواقف الأوروبية تجاه احتلال العراق وعملية السلام في الشرق الأوسط يعكس غياب رؤية موحدة في السياسة الخارجية. ونتيجة لذلك، تظل السياسة الأمنية الأوروبية محدودة التأثير مقارنة بالقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين. (أنور فرج، وباخان نجم الدين، ٢٠١٩، ص ١٧)

— غياب الاستقلال العسكري والأمني: تُضعف الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء قدرة الاتحاد الأوروبي على التأثير في القضايا الدولية، كما يتجلى في مواقف المتباينة تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط واحتلال العراق، حيث انقسمت الدول الأعضاء حول التدخل الأمريكي، ما أظهر غياب موقف أوروبي موحد. وتواجه السياسة الخارجية المشتركة قيودًا تحول دون اتخاذ قرارات موحدة بشأن الصراعات الدولية، مما يعزز رؤية الواقعية الجديدة بأن الاتحاد الأوروبي ليس كيانًا فوق قومي قادرًا على فرض إرادته السياسية بشكل مستقل. (المرجع السابق، ص ١٧-١٨) يرى الواقعيون الجدد أن الاعتماد الأوروبي على حلف الناتو، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، يجعل الاتحاد تابعًا للسياسات الأمنية الأمريكية. يبرز "روبرت كاجان" هذه العلاقة عبر تشبيه الولايات المتحدة بـ "جليفر" أمام أوروبا الضعيفة "إلييبوت"، حيث تبدو واشنطن قوة عظمى لكنها غير قادرة على تحقيق الاستقرار، بينما يعاني الاتحاد الأوروبي من ضعف أدوات القوة الصلبة، مما يجعله "جالوت الضعيف" أمام تهديدات غير تقليدية. هذا الواقع يفرض على أوروبا تطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة لتعزيز استقلالها الاستراتيجي وتحقيق التوازن العالمي. (Anton Pelinka, 2007, pp188-189)

— صعود النزعات القومية وتأثيرها على تماسك الاتحاد: تؤكد الواقعية الجديدة وفقًا لرؤية "جون ميرشايمر"، تسعى الدول إلى تعظيم قوتها متى سنحت لها الفرصة، مما يفسر تصاعد النزعات القومية داخل الاتحاد الأوروبي. وقد حذر "هيرمان فان رومبوي" عام ٢٠١٠ من أن القومية تمثل "تهديدًا وجوديًا" للاتحاد، حيث تؤدي إلى ضعف الالتزام بالسياسات الجماعية وتعزز التوترات الداخلية، مما يقوّض فاعلية الاتحاد في إدارة الصراعات الدولية. (أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ٣٦)

تؤثر هذه المعوقات بشكل مباشر على فعالية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، ويحدّ من قدرة الاتحاد على الاستجابة السريعة والموحدة للصراعات. كما أن تباين أولويات الدول الأعضاء يعمّق الخلافات، إذ تركز بعض الدول على تعزيز التعاون الاقتصادي، بينما تسعى أخرى إلى تطوير القدرات العسكرية والأمنية، وهو ما يعيق تبني سياسات مشتركة متماسكة. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الاتحاد تحديًا كبيرًا يتمثل في غياب أدوات الإلزام، حيث لا يمتلك آلية فعالة لمحاسبة الدول التي ترفض الالتزام بالسياسات المشتركة، وهو ما يحدّ من نفوذه على الساحة الدولية. (Anton Pelinka, Op.Cit, pp188-189)

خلاصة القول، وفقًا للواقعية الجديدة، يظل الاتحاد الأوروبي كيانًا وظيفيًا يخضع لتفاعلات الدول الأعضاء دون أن يتحول إلى وحدة سياسية موحدة قادرة على منافسة القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة أو الصين. وتعكس الانقسامات الداخلية، والتبعية الأمنية لحلف الناتو، وتصاعد النزعة القومية أبرز العوامل التي تعيق قدرة الاتحاد على اتخاذ قرارات موحدة في إدارة الصراعات الدولية. وبالتالي، فإن مستقبله مرهون بقدرته على تجاوز هذه التحديات وتعزيز آليات صنع القرار لضمان بقائه كقوة مؤثرة في النظام الدولي.

(ب) التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وتتضح هذه التحديات في شكل تعاون دول الاتحاد أمام المشكلات الدولية، ويمكن إيضاحها على النحو التالي:

–التحديات السياسية وتأثيرها على صنع القرار الأوروبي يتضح في النقاط التالية:

- تباين السياسات الدفاعية والاعتماد على الناتو: وفقًا للمفكر "زيجنيو بريجنسكي" فإن أوروبا بعد الحرب الباردة لم تعد ساحة تنافس جيوسياسي مباشر بين القوى العظمى، بل أصبحت جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية العالمية، لا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد أدى ذلك إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي أمنًا على

الولايات المتحدة. ورغم المحاولات المستمرة لتطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة، لا تزال هناك خلافات جوهرية بين الدول الأعضاء. ففي حين تسعى فرنسا وألمانيا إلى تشكيل جيش أوروبي مستقل يقلل من الاعتماد على الناتو، تفضل بولندا ودول البلطيق استمرار التعاون مع الحلف، نظرًا لمخاوفها من التهديدات الروسية. ويؤدي هذا التباين في الأولويات الأمنية إلى إضعاف قدرة الاتحاد الأوروبي على تبني موقف موحد في الأزمات الدولية، كما ظهر في تعامله مع الأزمة الأوكرانية، حيث لم يتمكن الاتحاد من فرض استراتيجيات موحدة لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة. (رتيبة برد، ٢٠٢١، ص ٩٢-٩٣).

يؤكد هذا التباين وفقًا الواقعية الجديدة أن الاتحاد الأوروبي لا يزال كيانًا وظيفيًا خاضعًا لمصالح الدول الأعضاء، دون أن يتحول إلى قوة سياسية مستقلة قادرة على فرض إرادتها على الساحة الدولية. فاعتماده على الناتو، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، يعزز رؤية الواقعيين الجدد بأن القوة العسكرية المستقلة شرط أساسي لامتلاك النفوذ الجيوسياسي. كما أن تباين المصالح الدفاعية بين الدول الأعضاء يعكس أولوية السيادة الوطنية على حساب التعاون الجماعي، مما يجعل الاتحاد عاجزًا عن تبني سياسات أمنية موحدة في مواجهة التحديات العالمية.

• **تحديات التنسيق في مجال السياسة الخارجية:** يواجه الاتحاد الأوروبي تحديًا جوهريًا يتمثل في صعوبة تحقيق توازن فعال بين المصالح القومية والمصالح الجماعية، حيث تعتمد القرارات الحاسمة، لا سيما في مجال السياسة الخارجية، على إجماع الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تباطؤ عملية صنع القرار وإضعاف الاستجابة للأزمات الدولية. يتجلى هذا الضعف في عدة ملفات رئيسية، أبرزها الصراع في الشرق الأوسط واحتلال العراق، حيث تأثر الموقف الأوروبي بشكل

كبير بالسياسات الأمريكية. (Gregor Kroupa and Jure Simoniti, 2022, p182)

بالإضافة إلى، أدى تدفق اللاجئين منذ عام ٢٠١٥ إلى انقسامات حادة داخل الاتحاد، إذ تبنت ألمانيا سياسة مُفتحة تجاه استقبال اللاجئين، بينما رفضت دول أخرى، مثل المجر وبولندا، تقاسم هذا العبء. وقد دفع هذا التباين الاتحاد الأوروبي إلى فرض آلية الحصص الإلزامية لتوزيع اللاجئين، لكنها قوبلت بمعارضة شديدة من بعض الدول الأعضاء، مما كشف عن الضعف التي يعانيها التكامل الأوروبي في القضايا الإنسانية، وعدم قدرته على فرض سياسات موحدة وملزمة. (Ibid, p182).

يؤكد التحليل السابق من منظور الواقعية الجديدة، أن الدول الأعضاء لا تزال تحتفظ بولاء أكبر لمصالحها القومية مقارنة بالمصالح الجماعية للاتحاد. فعدم القدرة على الاتفاق على سياسة خارجية موحدة أو استراتيجية واضحة للتعامل مع الأزمات الكبرى يُبرز هيمنة الحسابات القومية على القرار الأوروبي. وهو ما يتجلى بوضوح في رفض بعض الأعضاء الالتزام بقرارات الاتحاد بشأن اللاجئين والدفاع المشترك. وبالتالي، يبقى الاتحاد الأوروبي كيانًا هشًا في مواجهة الأزمات الدولية، حيث تعيق الانقسامات الداخلية قدرته على التحول إلى قوة جيوسياسية مؤثرة ومستقلة.

• **تأثير الأزمات الكبرى (البريكست وأزمة الدستور الموحد):** شكلت الأزمات الكبرى تحديًا جوهريًا لاستمرارية التكامل الأوروبي، حيث أبرزت قضايا مثل البريكست وأزمة الدستور الأوروبي حدود قدرة الاتحاد على تحقيق اندماج سياسي واقتصادي متين.

فعلى صعيد البريكست، جاء قرار انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي عقب استفتاء ٢٣ يونيو ٢٠١٦ ليعكس تحديات التكامل الأوروبي، حيث أدى إلى فقدان

الاتحاد أحد أهم أعضائه على المستويين الاقتصادي والعسكري. ولم يقتصر تأثير هذا القرار على البعد المؤسسي، بل امتد ليثير مخاوف متزايدة من احتمالية انسحاب دول أخرى، ما عزز تصاعد النزعات القومية وشكك في قدرة الاتحاد على تحقيق اندماج مستدام في ظل التباينات الداخلية. (رتيبة برد، ٢٠٢١، ص ٩٥)، أما فيما يتعلق بأزمة الدستور الأوروبي، فقد مثل فشل إقرار دستور موحد عام ٢٠٠٥ - بعد رفضه في فرنسا وهولندا - تراجع كبيرة لمساعي التكامل السياسي. واضطر الاتحاد لاحقاً إلى إعادة صياغة معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٧ كبديل عن الدستور، إلا أن هذه المعاهدة لم تنه الخلافات الجوهرية بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بحدود صلاحيات المؤسسات الأوروبية ودورها في السياسات الوطنية. (المرجع السابق، ص ٩٣)

تعكس تلك الأزمات من منظور الواقعية الجديدة حقيقة أن الدول تظل

الفاعل الأساسي في النسق الدولي، حيث تستمر في تقديم مصالحها القومية على أي التزامات تكاملية. فانسحاب المملكة المتحدة يؤكد أن الدول تسعى للحفاظ على سيادتها السياسية والاقتصادية بدلاً من التنازل عن جزء من صلاحياتها لصالح كيان فوق قومية. وبالمثل، فإن فشل مشروع الدستور الأوروبي يُظهر مدى مقاومة الدول لفكرة إضعاف سيادتها لصالح مؤسسات الاتحاد. مما يجعل الاتحاد الأوروبي كياناً وظيفياً أكثر منه كياناً سياسياً قادراً على فرض رؤية متماسكة في النسق الدولي.

– التحديات الاقتصادية وتأثيرها على استقرار الاتحاد يتضح في النقاط التالية:

- أزمة الديون السيادية وتأثيرها على التكامل المالي: شكّلت أزمة الديون السيادية التي اندلعت في اليونان عام ٢٠٠٩ تحول في مسار التكامل المالي الأوروبي، حيث امتدت تداعياتها إلى إسبانيا وإيرلندا والبرتغال، مما كشف عن نقاط ضعف هيكلية في آليات الحوكمة الاقتصادية لمنطقة اليورو. فقد أدت هذه الأزمة إلى اضطرابات اقتصادية حادة، تزامنت مع تقلبات في الأسواق الرأسمالية العالمية، مما

زاد من هشاشة النظام المالي الأوروبي. فعلى سبيل المثال، بلغ العائد على السندات الإيطالية لأجل ١٠ سنوات ٧.٢٨٨%، مما رفع تكاليف الاقتراض للبنوك الإيطالية وأثار مخاوف بشأن استقرار النظام المصرفي. كما ساهمت زيادة متطلبات الهامش من قبل جهات المقاصة الإيطالية بمقدار ١٢ ضعفًا في تفاقم الضغوط التمويلية، مما عكس تصاعد أزمة الثقة بين المؤسسات المالية الأوروبية. (

Juan Carlos Frutos and other, June 2016, pp12-13)

علاوة على ذلك، عقب أزمتي ليمان براذرز عام ٢٠٠٨ والديون اليونانية عام ٢٠١١، شهد النظام المصرفي الأوروبي تراجعًا في الإقراض عبر الحدود، ما يعكس منطق الواقعية الجديدة بأن الفاعلين الدوليين، سواء دولًا أو مؤسسات مالية، يتصرفون وفق حسابات المصلحة الذاتية في أوقات الأزمات، بدلاً من تبني سياسات جماعية تعزز الاستقرار المشترك. ورغم تدخل البنك المركزي الأوروبي عبر برنامج LTRO في ديسمبر ٢٠١١ لدعم السيولة المصرفية، إلا أن قدرة الاتحاد الأوروبي على فرض استجابة موحدة للأزمة ظلت محدودة. وهذا يعزز وجهة النظر الواقعية القائلة بأن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى آليات فعالة لإدارة الأزمات المالية والسيادية. (Ibid, pp12-13)

برهنت أزمة الديون السيادية من منظور الواقعية الجديدة على أن الدول الأعضاء تحتفظ بولائها لمصالحها القومية، وهو ما ظهر بوضوح في استجابة الدول الكبرى، لا سيما ألمانيا، التي فضّلت حماية استقرارها الاقتصادي بدلاً من تقديم مساعدات غير مشروطة للدول المتضررة. هذا النهج يتسق مع افتراضات الواقعية الجديدة، التي ترى أن التعاون الدولي محكوم بمصالح الدول وليس بمثالية التكامل المؤسسي.

- تأثير انسحاب بريطانيا على الاستقرار المالي: خلال مفاوضات معاهدة ماستريخت ١٩٩٢، حصلت المملكة المتحدة على استثناء رسمي من الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، بينما التزمت بقية الدول الأعضاء بتبني اليورو عند استيفاء المعايير المطلوبة. ومع وصول حكومة العمال عام ١٩٩٧، أُعيد النظر في القرار، لكن تحليل المعايير الخمسة—التزام الاقتصادي، العملة، الاستثمار، تنافسية النظام المالي، والاستقرار—خلص إلى أن الانضمام لا يخدم المصلحة الاقتصادية القومية. ورغم تبني نظام سعر صرف عائِم، فقد أظهرت الدراسات أن المملكة المتحدة حققت مكاسب اقتصادية نتيجة ارتباطها الوثيق بمنطقة اليورو منذ ١٩٩٩، حيث ارتفعت التجارة مع دول اليورو بنسبة ١٣%، بينما نما التبادل التجاري داخل أوروبا بين ٢٤%-٥٧%. كما زاد معامل الارتباط بين الإنتاج الصناعي البريطاني والأوروبي من ٠.٣٧ خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٨) إلى ٠.٨١ خلال (٢٠٠٧-٢٠١٥)، ما يعكس تزامناً اقتصادياً متزايداً. غير أن الأزمة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) وخروج بريطانيا من آلية سعر الصرف الأوروبية عام ١٩٩٢ أثرا على هذا التزامن. (Nauro Ferreira Campos and Corrado Macchiarelli, 28 November 2016, pp12-13)
- أدى استفتاء البريكست عام ٢٠١٦ إلى اضطرابات اقتصادية ومالية حادة، وجاء القرار في توقيت صعب للاتحاد الأوروبي، الذي يواجه تحديات هيكلية مثل الركود الاقتصادي، تصاعد النفوذ الروسي، والخلافات حول السياسات التجارية واللاجئين. كما أثار تساؤلات قانونية ودستورية حول آلية الخروج وفق المادة ٥٠، معتبراً اختباراً للإطار المؤسسي للاتحاد. (Christopher Hartwell and Roman Horvath, 28 November 2016, pp36-37)

يعكس البريكست مبادئ الواقعية الجديدة، حيث تسعى الدول إلى الحفاظ على سيادتها وتعتزيم مصالحها القومية، وهو ما يفسر رفض بريطانيا الاندماج الكامل في الاتحاد النقدي الأوروبي رغم التزامن الاقتصادي المتزايد. فضّلت بريطانيا استقلالها النقدي لتجنب القيود التي قد يفرضها البنك المركزي الأوروبي على سياساتها المالية. كما أن البريكست يعكس رؤية الواقعية الجديدة بأن الدول، حتى ضمن تكتلات كبرى، تظل الفاعل الأساسي في النسق الدولي الفوضوي، حيث تسعى لحماية مصالحها الاستراتيجية بعيداً عن الالتزامات الجماعية التي قد تحد من استقلاليتها.

- **التفاوت في المستوى الاقتصادي بين دول الاتحاد:** تزايد الاهتمام بقضية عدم المساواة في الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة المالية العالمية، ورغم تراجع التفاوت بين الأقاليم الأوروبية ككل، إلا أنه ازداد داخل بعض الدول، إذ تعاني اقتصادات جنوب وشرق أوروبا من ضعف النمو، بينما تواصل الدول الكبرى كألمانيا وفرنسا تعزيز نفوذها، مما يخلق اختلالاً في توزيع القوة داخل الاتحاد. كما تعكس المناطق المهمشة، أو "المحيط الداخلي"، ضعف التكامل الفعلي، حيث تعاني من البطالة، ضعف البنية التحتية، وانخفاض الإنتاجية. تحاول سياسة التماسك الأوروبي تقليص الفجوات عبر دعم البنية التحتية، التوظيف، والتعليم، إلا أن غياب آلية قسرية لتوزيع الموارد بعدالة يؤكد أن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى مركزية القرار الفعالة. ورغم اعتماد مؤشرات تنموية جديدة مثل البطالة بين الشباب والتعليم، تبقى القوى الاقتصادية الكبرى المتحكم الأساسي في رسم السياسات. (Agnieszka Widuto, May 2019, p1)

يعكس التفاوت الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي اختلالات بنيوية تعززها

الواقعية الجديدة، حيث تسعى الدول الكبرى، مثل ألمانيا وفرنسا، للحفاظ على نفوذها الاقتصادي دون تقديم تنازلات جوهرية لدعم الدول الأضعف. ونتيجة لذلك، يبقى

الاتحاد الأوروبي أقرب إلى تحالف مصلحي منه إلى كيان فوق قومي مستقل، مما يعكس منطق الواقعية الجديدة بأن الدول الأعضاء تظل الفاعل الأساسي، حيث تسعى كل منها لتعظيم مصالحها الوطنية بدلاً من تحقيق تكامل حقيقي.

– التحديات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على وحدة الاتحاد الأوروبي

- **تزايد معدلات البطالة وتراجع القوة الشرائية:** بعد الأزمة المالية العالمية، ارتفعت البطالة في اليونان وإسبانيا إلى أكثر من ٢٥%، مما أضعف الثقة في الاتحاد الأوروبي. ورغم تراجع البطالة في منطقة اليورو إلى ٦.٥% في ٢٠٢٣، لا تزال الأجور تنمو بمعدل أقل من التضخم، مما أدى إلى تراجع القوة الشرائية للعمال، رغم ارتفاع أرباح الشركات. وعلى الرغم من أن بعض الدول، مثل إيطاليا وكرواتيا ولاتفيا، شهدت انخفاضاً طفيفاً في التوظيف، فإن القطاعات الأقل اعتماداً على الطاقة، وخاصة الخدمات، حافظت على استقرارها. كما ساهمت تغيرات سوق العمل في تقليل الفجوات بين دول اليورو، حيث شهدت الدول ذات البطالة المرتفعة سابقاً تحسناً في التوظيف، بينما تأثرت الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة سلباً، ما يعكس إعادة هيكلة ديناميكيات السوق. (European Commission, November 2023, p13)

من منظور الواقعية الجديدة، تعكس الاختلالات الاقتصادية داخل الاتحاد

الأوروبي استمرار هيمنة المصالح القومية على حساب التكامل الجماعي. فغياب التنسيق في السياسات الاقتصادية والأجور يكشف ضعف الإرادة السياسية الموحدة. إضافةً إلى ذلك، فإن إعادة هيكلة سوق العمل، التي شهدت تراجع الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة لصالح قطاع الخدمات، تعكس التفاوت المستمر بين الدول

الأعضاء، مما يؤكد طرح الواقعية الجديدة بأن الاتحاد الأوروبي لا يزال ساحة تنافس بين القوى القومية، وليس كياناً قادراً على فرض سياسات موحدة.

- **تصاعد التطرف اليميني في الاتحاد الأوروبي:** يتميز اليمين المتطرف بثلاث سمات رئيسية: الإيمان بالتفوق العرقي أو الثقافي، تبني الفكر السلطوي، والسعي لتقويض الديمقراطية، ما يجعله تهديداً مباشراً للنظام الديمقراطي. وتنتشر حركات اليمين المتطرف عبر الأحزاب السياسية والتنظيمات غير البرلمانية والجماعات غير الرسمية، مستهدفة الأقليات والمهاجرين ومجتمع المثليين، مع استغلال الأزمات الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز خطاب الكراهية. ورغم تباين معدلات العنف بين الدول، شهدت ألمانيا ارتفاعاً حاداً في الجرائم ذات الخلفية اليمينية المتطرفة، بينما تبقى المستويات أقل في فرنسا وبولندا والمجر. تستجيب الدول الأوروبية لهذه الظاهرة بإجراءات قانونية تشمل حظر الأيديولوجيات النازية والفاشية، وتجريم جرائم الكراهية، وحل الجماعات التي تهدد الديمقراطية. ومع ذلك، تظل هناك فجوات قانونية، بسبب عدم وجود تعريف موحد للتطرف اليميني، وتختلف استراتيجيات الدول في مواجهته، هذا التباين يعكس تحديات جوهرية في التعامل مع اليمين المتطرف. (Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, May 2022, pp11-14).

من منظور النظرية الواقعية الجديدة، يعكس تصاعد اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي ضعف الهياكل فوق القومية وعجز الاتحاد عن فرض استجابة موحدة، فتظل الدول القومية الفاعل الأساسي؛ بسبب تبني كل دولة استراتيجيات مختلفة لمواجهة التطرف وفقاً لمصالحها الخاصة، كما يظهر في تفاوت سياسات ألمانيا وفرنسا وبولندا. ويعكس العنف اليميني المتطرف التنافس بين الفواعل السياسية، حيث تستغل الأحزاب المتطرفة المخاوف الأمنية والاجتماعية لتعزيز نفوذها، مما يؤكد هشاشة

المؤسسات الأوروبية في فرض استقرار داخلي. كما أن غياب قوة تنفيذية موحدة يعزز من رؤية الواقعيين الجدد بأن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه ضبط الأمن الداخلي دون إرادة الدول الأعضاء. إضافةً إلى ذلك، تستغل بعض الدول الجماعات المتطرفة كأداة سياسية لتحقيق مكاسب استراتيجية، مثل الضغط في قضايا الهجرة والسيادة الوطنية، مما يعكس المصلحة الذاتية للدول على حساب التعاون الجماعي، ويؤكد الطبيعة التنافسية للنسق الدولي وفقاً للواقعية الجديدة.

• **ضعف إدارة التعددية الثقافية:** تصاعدت تحديات الاندماج الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي نتيجة غياب سياسات فعالة لدعم التعددية الثقافية، مما أدى إلى تزايد التهميش وتصاعد التوترات بين الثقافات. فوفقاً لنظرية Foucault's "watchtower"، يُنظر إلى المهاجرين كتهديد أمني، مما عزز الرقابة المؤسسية على الهجرة بدلاً من سياسات الإدماج. (Mehlika Özlem Ultan, August 2023, pp85-86) يدعم الاتحاد الأوروبي هذا النهج عبر قاعدة بيانات بصمات طالبي اللجوء، والشرطة الأوروبية، ومراقبة الحدود، وحماية الحدود، والتي تعمل على ضبط تدفق المهاجرين وتعزيز السيطرة الأمنية. ومع تزايد أعداد المهاجرين، اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي إجراءات صارمة لمكافحة الهجرة غير النظامية، مركزة على سياسات التأشيرات والتشديد على الحدود الخارجية، مع الإبقاء على حرية التنقل داخل منطقة Schengen. غير أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تطوير استراتيجيات أمنية موحدة بين الدول، مما يجعل أمن الحدود عنصراً أساسياً في استقرار النظام الأوروبي (Ibid, p93).

نجد تفسير الواقعية الجديدة، أن الدول الأعضاء تضع مصالحها الأمنية والسيادية فوق الاعتبارات الإنسانية والتكامل الأوروبي، ما يؤكد أن الاتحاد لا يتصرف ككيان فوق قومي، بل كمجموعة دول تسعى لحماية حدودها وفقاً لأولوياتها القومية.

ومن خلال العرض السابق من منظور الواقعية الجديدة، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي كمنظمة دولية تتأثر ببنية النسق الدولي الفوضوية. الدول الأعضاء تسعى لتحقيق مصالحها القومية، مما يؤدي إلى تباينات في السياسات ويعيق تحقيق تكامل كامل. الاختلافات في السياسات الدفاعية والاقتصادية والاجتماعية تعكس هذه الديناميكيات، حيث تسعى كل دولة لتعظيم مكاسبها وتقليل خسائرها. ووفقًا لتحليل "جون ميرشايمر"، فإن صعود النزعات القومية قد يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي وعودة التعددية القطبية، حيث تتنافس قوى مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا على النفوذ الدولي بدلاً من العمل تحت مظلة موحدة.

(٢) تفسيرات النظرية الليبرالية الجديدة لإدارة الصراعات الدولية في الاتحاد الأوروبي:

تعتمد النظرية الليبرالية الجديدة على مبادئ التعاون الدولي، والتكامل الاقتصادي، وقوة المؤسسات في تعزيز السلام والاستقرار. وفقاً لهذه النظرية، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي كنموذج تكاملي ناجح يسعى لتعزيز الاعتماد المتبادل بين دوله الأعضاء من خلال سياسات السوق الحر، والديمقراطية، والتعاون المؤسسي. ومع ذلك، فالاتحاد الأوروبي يواجه تحديات هيكلية وسياسية معقدة. تحاول النظرية الليبرالية الجديدة تفسير هذه المعوقات عبر التركيز على تأثير الفاعلين غير الدوليين، والسوق الحرة، وآليات صنع القرار داخل الاتحاد، وهو ما يمكن تحليل التحديات والمعوقات وفقاً للنظرية الليبرالية الجديدة في المحاور التالية:

(أ) المعوقات التي تواجه الاتحاد الأوروبي: تعد آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي

عنصرًا حاسمًا في تحديد مدى فعالية السياسات الأوروبية في مواجهة التحديات. تشمل هذه الآليات التفاعل بين المؤسسات الرئيسية مثل المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي، بالإضافة إلى الأدوار المتباينة التي تلعبها الدول

الأعضاء والجهات من غير الدول مثل جماعات الضغط والشركات الكبرى. (Enrico Spolaor, June 2015, p1) فالأصل في التفاعلات داخل الاتحاد الأوروبي تتمثل بين المؤسسات الأوروبية -فكما سبق وأن أوضحنا. ومن ثم يمكن تحديد المعوقات داخل المؤسسات تتمثل في الآتي:

-تضارب المصالح بين المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء: يرى الليبراليون الجدد أن المؤسسات الدولية، مثل المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، تلعب دورًا في توحيد السياسات، لكن واقع الاتحاد الأوروبي يكشف عن خلافات مستمرة بين هذه المؤسسات وحكومات الدول الأعضاء. على سبيل المثال: الخلاف بين إيطاليا والمفوضية الأوروبية حول سياسات النقشف يوضح أن الدول لا تزال تحتفظ بسيادة اقتصادية على حساب التكامل الأوروبي.

-مشكلة الإجماع في القرارات الكبرى: يتطلب اتخاذ بعض القرارات داخل الاتحاد الأوروبي إجماع جميع الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى بطء في التفاعل مع الأزمات الدولية، مثل الصراع في الشرق الأوسط أو التهديدات الروسية لأوروبا الشرقية، رغم إن اتفاقية لشبونة ٢٠٠٧ عالجت تلك مبدأ الإجماع في جميع القضايا إلا أنها لازال مبدأ الإجماع موجود في القضايا الخاصة بالدفاع وانضمام أعضاء جدد ما يعني أن آليات الدفاع لازالت تخضع للسيادة القومية للدول الأعضاء ولا يوجد إطار دفاعي موحد لدول الاتحاد. فوفقًا لليبرالية الجديدة، يُفترض أن تكون المؤسسات الأوروبية أكثر فاعلية في اتخاذ القرار، لكن هذه القيود تجعلها أقل قدرة على التصرف السريع عند الحاجة. (F.M.Häge, 2008, p3)

-تأثير الفاعلين من غير الدول: تسهم جماعات الضغط والشركات الكبرى في توجيه السياسات من خلال التأثير على المفوضية الأوروبية وأعضاء البرلمان الأوروبي عبر الحملات والدعم السياسي. تشمل هذه الآليات التفاعل بين المؤسسات الرئيسية

مثل المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي، بالإضافة إلى الأدوار المتباينة التي تلعبها الدول الأعضاء والجهات غير الدولية مثل جماعات الضغط والشركات الكبرى. تعتمد عملية صنع القرار على آليات مثل مبدأ الإجماع والتصويت بالأغلبية، وكلاهما يؤثر على سرعة وكفاءة تنفيذ السياسات، مما قد يساهم في تفاقم أو تقليل التحديات التي يواجهها الاتحاد. (Ibid, pp26-27)

(ب) التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وتتضح هذه التحديات في شكل تعاون دول الاتحاد لمواجهة المشكلات الدولية، ويمكن إيضاحها على النحو التالي:
– التحديات السياسية: تباين المصالح القومية وتأثيره على التكامل الأوروبي، يتضح في النقاط التالية:

- **تحديات التنسيق في السياسة العامة للاتحاد الأوروبي:** وفقًا لليبرالية الجديدة، يُفترض أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستعزز تعاونها من خلال المؤسسات المشتركة مثل البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، إلا أن الواقع يظهر تباينًا واضحًا في المصالح القومية، مما يؤدي إلى تعثر القرارات الكبرى، يحد من قدرة الاتحاد على مواجهة التحديات الدولية ككتلة متماسكة، على سبيل المثال: الانقسامات حول السياسة الدفاعية، حيث تدعو بعض الدول (مثل فرنسا وألمانيا) إلى جيش أوروبي مستقل، بينما تعتمد دول أخرى (مثل بولندا ودول البلطيق) على حلف الناتو لحماية أمنها. ومن ناحية ثانية، يتطلب النظام السياسي للاتحاد الأوروبي اتخاذ قرارات بالإجماع في العديد من القضايا الحساسة (مثل السياسة الخارجية والدفاع)، مما يؤدي إلى بطء الاستجابة للآزمات الدولية وعدم القدرة على اتخاذ موقف موحد تجاه التحديات الجيوسياسية مثل الأزمة الأوكرانية.

(Enrico Spolaor, June 2015, p1)

- **ضعف الدور العسكري والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة:** رغم اضطلاع الاتحاد الأوروبي بمهام حفظ السلام وإدارة الأزمات العسكرية، لا تزال قدراته الدفاعية محدودة. فمنذ إطلاق أولى عملياته العسكرية في مقدونيا عام ٢٠٠٣ (عملية "كونكورديا")، نفذ الاتحاد ٢٧ مهمة بحلول ٢٠١٠، شملت ست عمليات عسكرية فقط. ورغم نشره ٧٠٠٠ جندي لحفظ السلام في البوسنة (٢٠٠٤) و ٢٠٠٠ جندي في الكونغو (٢٠٠٣) دون دعم الناتو، يظل إنشاء جيش أوروبي موحد موضع خلاف بسبب تباين مواقف الدول الأعضاء بشأن التدخلات العسكرية المشتركة. كما تعاني السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) من انقسامات الدول الأعضاء، كما ظهر في أزمات يوغوسلافيا، العراق، ليبيا، وأوكرانيا. كما كشفت الخلافات حول حرب العراق عام ٢٠٠٣، والتدخل في مالي وسوريا عام ٢٠١٣، واستقلال كوسوفو عن استمرار الانقسامات العميقة داخل الاتحاد (Blerim Ramadani, 2015, pp53-54).

وفقًا لليبرالية الجديدة، يعتمد نجاح التكامل الأوروبي على التعاون المؤسسي والمصالح المتبادلة، إلا أن استمرار السيادة الوطنية يعيق فعاليته. فرغم تبني CFSP، فإن تباين الأولويات الاستراتيجية بين الدول الأعضاء يعطل اتخاذ قرارات موحدة، مما يضعف التأثير الأوروبي عالميًا. كما أن فشل تحقيق تكامل دفاعي، رغم بعض النجاحات العسكرية، يعكس الحاجة إلى التزام مؤسسي أقوى. وقد أبرزت الأزمات الكبرى، مثل العراق (٢٠٠٣) وأوكرانيا، غياب مركزية القرار، مما يدعم رؤية الليبرالية الجديدة بأن ضعف التنسيق المؤسسي يحد من فاعلية الاتحاد الأوروبي، ويؤكد الحاجة إلى توازن بين السيادة القومية والتعاون المشترك لتعزيز الدور الأوروبي عالميًا.

- **تأثير الصراعات الإقليمية على الأمن الأوروبي:** يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات أمنية متزايدة في البلقان، الجوار الشرقي، والشرق الأوسط، حيث تعيق النزاعات

الإقليمية، مثل الصراع في جورجيا ومولدوفا، تحقيق الاستقرار رغم جهود سياسة الجوار الأوروبية في الشرق الأوسط، يعزز الاتحاد دوره في عملية السلام، دعم السلطة الفلسطينية، والتعاون مع إسرائيل والدول العربية، لكنه يواجه صعوبات في توحيد مواقفه بشأن أزمات لبنان، العراق، وإيران، حيث يتبنى نهجًا مزدوجًا يجمع بين الدبلوماسية والضغط. كما ترتبط الأمن والتنمية بشكل وثيق في استراتيجيته، إذ يدعم إصلاح القطاع الأمني في إفريقيا، ويشارك في مكافحة القرصنة عبر عملية أتلانتا.. ومع ذلك، فإن الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء تحدّ من فاعلية السياسة الخارجية والأمنية، ما يجعل الاستجابة الأوروبية للآزمات الإقليمية غير متماسكة (Council of The European Union, 2009, pp16-20)

وفقًا لليبرالية الجديدة، يعتمد الأمن والاستقرار على التعاون المؤسسي والتكامل الاقتصادي، وهو ما يعكسه نهج الاتحاد الأوروبي في إدارة التحديات الأمنية عبر سياسة الجوار الأوروبية لتعزيز الإصلاحات والسلام. ومع ذلك، تعيق الانقسامات الداخلية قدرته على تبني سياسة خارجية موحدة، مما يضعف تأثيره في النزاعات المجمدة، كعملية السلام في الشرق الأوسط، والملف النووي الإيراني. كما تؤكد جهوده في الأمن والتنمية، مثل إصلاح القطاع الأمني في إفريقيا ومكافحة القرصنة، على رؤيته بأن الاستقرار يتطلب بناء مؤسسات قوية. لكن غياب قوة عسكرية موحدة تحدّ من فاعليته، مما يعكس التناقض بين المثالية الليبرالية وواقع السياسة الدولية.

–التحديات الاقتصادية: أزمات الديون والفجوات التنموية، يتضح في النقاط التالية:

- أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي: وفقًا لليبرالية الجديدة، من المفترض أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توزيع متوازن للثروة، لكن أزمة الديون السيادية (مثل أزمة اليونان ٢٠٠٩) أظهرت ضعف آليات الدعم الأوروبي المشترك، حيث

رفضت بعض الدول الغنية، مثل ألمانيا وهولندا، تقديم مساعدات غير مشروطة للدول المتعثرة اقتصاديًا. وهذا يعكس محدودية التعاون الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى كل دولة لتعظيم مصالحها القومية على حساب المصلحة الجماعية. كما ترى الليبرالية الجديدة أن التعاون الاقتصادي يتطلب أنظمة رقابية قوية على المستوى السياسي، لكن الاتحاد الأوروبي لم يحقق تكاملاً سياسياً موازياً للتكامل الاقتصادي، فغياب آلية سياسية فعالة لإدارة الأزمات الاقتصادية مثل صندوق إنقاذ موحد أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية (Joanna Pagones, 2013, pp 1523- 1524).

- **التضخم وآثاره على التفاوت الاقتصادي في منطقة اليورو:** رغم سياسات التكامل الاقتصادي التي قام بها الاتحاد الأوروبي، لا تزال هناك فجوات تنموية بين دول أوروبا الغربية والشرقية. من منظور الليبرالية الجديدة، يُنظر إلى التضخم وتأثيره على التفاوت الاقتصادي من خلال ديناميكيات السوق وآليات العولمة، حيث تؤكد النظرية أن الأسواق الحرة قادرة على تصحيح الاختلالات الاقتصادية، لكن الواقع يرتفع التفاوت عند مستويات تضخم منخفضة جدًا أو مرتفعة جدًا، ويكون في أدنى مستوياته عند ١٣% تقريبًا في منطقة اليورو ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وأدى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء إلى زيادة العبء على الأسر منخفضة الدخل. ومع ذلك، فإن التحرر الاقتصادي والتوجه نحو سياسات نقدية مرنة يعززان تفاوت الدخل، حيث تستفيد الفئات الغنية من استراتيجيات التحوط المالي، بينما تتحمل الفئات الأفقر العبء الأكبر. علاوة على ذلك، فإن التضخم غير المتوقع قد يقلل من فجوة الثروة جزئيًا، إذ يؤدي إلى تآكل الأصول المالية الثابتة التي تمتلكها الأسر الغنية، لكن دون إعادة توزيع حقيقي للثروة، مما يتعارض مع الافتراضات الليبرالية حول تكافؤ الفرص. وبالتالي، تكشف هذه الاتجاهات أن الليبرالية الجديدة، رغم تأكيدها على

كفاءة السوق، تفشل في معالجة التفاوت الناجم عن الصدمات الاقتصادية،
(Economic Governance and EMU Scrutiny Unit (EGOV), May
.2023, p9)

- تأثير البريكست على التكامل الاقتصادي: انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٠ أضر بفكرة التكامل الليبرالي، حيث أدى إلى اضطرابات اقتصادية وتحديات جديدة في العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، يتناقض البريكست مع توقعات الليبرالية بأن الدول ستفضل البقاء داخل كيانات اقتصادية كبرى لتحقيق مصالحها. يمكن فهم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وتردد الأخيرة في قبول الاتحاد كمشروع فيدرالي، من خلال منظوري الحكومية الدولية والعابر للحدود. وفقًا لليبرالية الجديدة، فإن المؤسسات الدولية تلعب دورًا رئيسيًا في تقليل عدم اليقين وتعزيز التعاون بين الدول، إلا أن هذا التعاون يظل محكومًا بمصالح الفاعلين الأساسيين، أي الدول القومية، وهو ما يفسر تحفظ بريطانيا على التنازل عن سيادتها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فرفضت بريطانيا تبني سياسات السوق الموحدة بشكل كامل، والسياسة النقدية المشتركة (اليورو)، والسياسات الاقتصادية التوافقية. ورغم أن الاتحاد الأوروبي يجمع بين آليات الليبرالية المؤسسية والتوجهات الحكومية الدولية، حيث تتسم مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية بطابع فوق قومي، بينما يعكس مجلس الوزراء الأوروبي المصالح القومية للدول الأعضاء، فإن بريطانيا أصرت على نهج أكثر واقعية، حيث اعتبرت أن التعاون داخل الاتحاد يجب أن يخدم المصلحة القومية وليس تعزيز سلطة فوق قومية. وقد انعكس هذا الموقف في السياسة الداخلية البريطانية والإعلام، حيث تم تصوير الاتحاد الأوروبي كمؤسسة مقيدة للقرار

السيادي بدلاً من كونه أداة لتعزيز المصالح البريطانية. (Amer Ababakr and other, 2019, pp4.6)

–التحديات الاجتماعية والثقافية: الهوية الأوروبية مقابل النزعات الوطنية

- تأثير النزعات القومية والشعبوية (تصاعد اليمين المتطرف): يعكس تصاعد التطرف اليميني في أوروبا تأثيرات العولمة وسياسات النقشف النيوليبرالية التي عمقت الفجوات الاقتصادية وأضعفت التماسك الاجتماعي، مما عزز الاستياء من المؤسسات الليبرالية. من منظور الليبرالية الجديدة، فإن تفكيك دور الدولة وتحرير الأسواق أسهما في خلق بيئة مواتية لنمو الحركات الشعبوية والمتطرفة. وللتصدي لهذه الظاهرة، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إطار قانوني موحد لتعريف التطرف اليميني وتعزيز التعاون الأمني عبر يوروبول، إضافة إلى تطوير برامج تدريبية لقوات الأمن وتحسين آليات جمع البيانات حول جرائم الكراهية. كما أن المجتمع المدني يلعب دورًا حاسمًا، خاصة في الدول التي تشهد تراجعًا في سيادة القانون. أما على المستوى الرقمي، فإن مراقبة المحتوى المتطرف وإزالته من المنصات الإلكترونية يعد ضرورة لضمان استقرار النظام الليبرالي. وفقًا للمنظور النيوليبرالي، فإن الحل يتطلب موازنة بين الانفتاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي من خلال سياسات تشجع الاندماج وتحد من الإقصاء، مما يقلل البيئة الحاضنة للتطرف ويحافظ على تماسك النموذج الليبرالي الأوروبي. (Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Op.Cit, pp15-17)

- أزمة اللاجئين وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي: شكل تدفق اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث بلغ عدد النازحين قسرًا عالميًا نحو ٦٠ مليون شخص بنهاية ٢٠١٤؛ بسبب الأزمات في الشرق الأوسط وأفريقيا. وخلال ٢٠١٥، تضاعف عدد طالبي اللجوء إلى أوروبا

مقارنة بالعام السابق، مما فرض ضغوطاً على قدرات الدول المستقبلية في معالجة الطلبات وإدماج اللاجئين في سوق العمل والمجتمع، إلى جانب المخاوف الأمنية والسياسية. وتبرز التحديات الاقتصادية من خلال تأثير الهجرة على أسواق العمل والسياسات المالية، حيث تشير الدراسات إلى أن هذه التدفقات قد تؤثر على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي على المدى القصير. كما يعتمد نجاح الإدماج على السياسات المتبعة في مجالات العمل، الإسكان، والتعليم، أدى ذلك إلى انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي بين دول غربية مستعدة لاستقبال اللاجئين ودول شرقية ترفض ذلك (مثل المجر وبولندا)، هذا التعارض يعكس إخفاق الاتحاد الأوروبي في تبني سياسة موحدة للهجرة، رغم محاولات ألمانيا فرض نظام "الكوتا" لتوزيع اللاجئين بالتساوي. (Shekhar Aiyar and other, January 2016, pp6-7) فوفقاً للمنظور الليبرالي الجديد، فإن نجاح الإدماج الاقتصادي للاجئين يعتمد على مرونة سوق العمل، وإزالة القيود أمام التنقل الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري. ومع ذلك، فإن هذا النموذج يواجه تحديات واقعية، إذ قد تؤدي المنافسة في سوق العمل وارتفاع الإنفاق العام إلى تصاعد النزعات الشعبوية وزيادة الاستقطاب السياسي، مما يفرض على الاتحاد الأوروبي مراجعة سياساته لضمان التوازن بين متطلبات السوق ومقتضيات الاستقرار الاجتماعي.

خلاصة القول: منظور النظرية الليبرالية الجديدة، يفترض أن الاتحاد الأوروبي يمثل نموذجاً ناجحاً للتعاون المؤسسي والتكامل الاقتصادي، لكن الواقع يكشف عن تحديات جوهرية تهدد هذا التكامل. التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية تظهر أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعاني من قيود الهيمنة الوطنية، وهو ما

يتعارض مع الفرضيات الليبرالية حول دور المؤسسات في تخفيف الصراعات. في النهاية، تبقى الاختلافات القومية، والتفاوت الاقتصادي، وضعف القدرة العسكرية من أبرز معوقات الاتحاد الأوروبي في تحقيق تكامل أعمق وأكثر استدامة.

الخاتمة والاستنتاجات:

(١) الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة آليات الاتحاد الأوروبي في إدارة الصراعات الدولية من خلال تحليل دور مؤسسات صنع القرار، بما في ذلك المجلس الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية. تم استعراض صلاحيات هذه المؤسسات ومدى تداخلها، مع استخدام المنهج الاستقرائي والمدخل الوظيفي لتفسير كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الصراعات.

كما سلط البحث الضوء على آليات إدارة الصراعات الدولية ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، مع تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه هذه الآليات في التعامل مع الصراعات الأوروبية والدولية. وتمت مقارنة هذه العمليات من خلال تفسيرات النظريتين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، حيث قدمت الواقعية الجديدة تفسيراً يعتمد على المصالح القومية للدول الأعضاء ودور القوة والنفوذ في صنع القرار، في حين ركزت الليبرالية الجديدة على أهمية المؤسسات والتعاون متعدد الأطراف في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.

خلصت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على نهج معقد ومتعدد المستويات في إدارة الصراعات، حيث تتداخل العوامل المؤسسية والسياسية

والاقتصادية في تشكيل سياساته. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بفعالية هذه الآليات، خاصة في ظل التباين في المصالح الوطنية للدول الأعضاء وتأثير العوامل الخارجية على السياسة الأوروبية. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التكامل المؤسسي وزيادة التنسيق بين الدول الأعضاء لتحقيق استجابة أكثر فعالية في إدارة الأزمات والصراعات الدولية.

(٢) الاستنتاجات:

في ضوء ما تقدم، وباستخدام المدخل المقارن، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات حول الفروقات بين تفسيرات النظريتين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة لإدارة الصراعات الدولية في الاتحاد الأوروبي، وذلك على النحو التالي:

(أ) بالنسبة للمعوقات المؤسسية يعتمد الاتحاد الأوروبي على آليات صنع القرار الجماعي لإدارة الصراعات الدولية، لكن تباين المصالح القومية بين الدول الأعضاء يعيق فاعليته. يفسر كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة هذه التحديات من منظور مختلف، حيث تركز الواقعية الجديدة على دور الدول القومية والصراع على القوة، ومن ثم يظل الاتحاد الأوروبي كيانًا يخضع لسلطة الدول الأعضاء، حيث تؤدي الانقسامات القومية، وضعف الاستقلال العسكري، والاعتماد على الناتو إلى إضعاف دوره في إدارة الصراعات. بينما ترى الليبرالية الجديدة أن المؤسسات الدولية والتعاون المؤسسي يمكن أن يعززا الاستقرار، حيث تسهم المؤسسات الأوروبية في تعزيز التعاون والتكامل، لكن استمرار قيود صنع القرار، وضعف آليات الإلزام، وتأثير المصالح الوطنية تحد من قدرة الاتحاد على تحقيق سياسات موحدة.

(ب) التحديات السياسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي لمواجهة المشكلات

الدولية، ترى الواقعية الجديدة أن الاتحاد الأوروبي كيان ضعيف خاضع لمصالح الدول الأعضاء، مما يضعف قدرته على إدارة الصراعات الدولية بفعالية، إذ تؤدي الانقسامات الداخلية، مثل تباين السياسات الدفاعية والاعتماد على الناتو، إلى غياب إرادة سياسية موحدة، كما تعكس الأزمات الكبرى، كالبريكست وأزمة الدستور الأوروبي، أولوية السيادة القومية على التكامل الجماعي، مما يقوّض فاعلية الاتحاد خارجياً، في المقابل، تؤكد الليبرالية الجديدة أن المؤسسات الأوروبية تعزز التعاون، لكن تباين المصالح القومية يُبطئ اتخاذ القرارات في الأزمات، ومع ذلك، ترى أن استمرار التكامل، عبر آليات مثل السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، قد يحسن قدرة الاتحاد على الاستجابة الدولية بمرور الوقت، وبذلك، بينما تؤكد الواقعية الجديدة قيود الاتحاد بسبب المصالح القومية، تراهن الليبرالية الجديدة على دور المؤسسات في تجاوز هذه التحديات تدريجياً.

(ج) يتجلى الاختلاف بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في تفسير التحديات

الاقتصادية لإدارة الصراعات الدولية في الاتحاد الأوروبي من خلال رؤيتهما لدور الدولة والمؤسسات. ترى الواقعية الجديدة أن الأزمات المالية، مثل أزمة الديون السيادية والبريكست، تؤكد أن الدول الأعضاء تتصرف وفق مصالحها القومية، ما يضعف فاعلية الاتحاد الأوروبي ككيان موحد، إذ أن القوى الكبرى، مثل ألمانيا وفرنسا، تفضل حماية استقرارها الاقتصادي على تقديم تنازلات لدعم الدول الأضعف، كما يعكس التفاوت الاقتصادي داخل الاتحاد اختلالاً بنيوياً يعزز نفوذ الدول الأقوى على حساب الأخرى، ما يجعله أقرب إلى تحالف مصلي. في المقابل، ترى الليبرالية الجديدة أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يعزز الاستقرار، لكنه يواجه عقبات بسبب غياب مؤسسات حوكمة اقتصادية قوية، حيث أظهرت

أزمة الديون أن التعاون الاقتصادي غير مدعوم بتكامل سياسي فعال، كما أن خروج بريطانيا يتناقض مع توقعات الليبرالية بأن الدول ستفضل البقاء داخل التكتلات الكبرى لتحقيق المصالح المشتركة، مما يشير إلى أن التعاون الدولي، رغم أهميته، يظل محكومًا باعتبارات الدولة القومية، ما يستدعي إصلاحات مؤسسية لتعزيز فعالية الاتحاد في إدارة الأزمات الاقتصادية.

(د) تعكس التحديات الاجتماعية والثقافية في الاتحاد الأوروبي التوتر بين المصالح القومية والتكامل الأوروبي، حيث يفسرها كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بطرق مختلفة. من منظور الواقعية الجديدة، تظل الدول القومية الفاعل الأساسي، مما يجعل الأزمات الاقتصادية، وصعود اليمين المتطرف، ومشاكل التعددية الثقافية واللاجئين انعكاسًا لضعف المؤسسات فوق القومية. إذ تعكس الاستجابات غير الموحدة لهذه التحديات استمرار سيادة الدولة والتنافس بين المصالح الوطنية على حساب التكامل الأوروبي. في المقابل، ترى الليبرالية الجديدة أن الحل يكمن في تعزيز التعاون المؤسسي، وتحفيز الاستثمار، ودعم سياسات الإدماج الاجتماعي. وتؤكد أن الهجرة والتعددية الثقافية يمكن أن تكون مصدر قوة إذا تم تبني استراتيجيات فعالة، مما يتطلب تطوير أطر قانونية موحدة تعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي. بالتالي، بينما تؤكد الواقعية الجديدة على سيادة الدولة والتنافس القومي، تركز الليبرالية الجديدة على التعاون المؤسسي كأساس لحل الأزمات وتعزيز الاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي.

خلاصة القول: يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة في إدارة الصراعات الدولية، حيث تعزز الواقعية الجديدة فكرة أن السيادة القومية تعرقل اتخاذ قرارات موحدة، بينما ترى الليبرالية الجديدة أن التعاون المؤسسي يمكن أن يحد من هذه

العقبات. ومع ذلك، يبقى نجاح الاتحاد مرهوناً بقدرته على تحقيق توازن بين المصالح القومية والتعاون المؤسسي لتعزيز فاعليته في النظام الدولي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أولاً: الوثائق الرسمية:

١. المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق: مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسيل، (الاتحاد الأوروبي: الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ١٨ نوفمبر ٢٠١٥).

ثانياً: الكتب:

٢. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت: مطبعة ذات السلاسل، الطبعة الأولى، ١٩٨٢).

٣. بيتر سوتش وحوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة: منير محمود بدوي السيد، (السعودية: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ٢٠١٣).

٤. جون بيندر وسايمون أشروود، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: خالد غريب علي، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، الطبعة الأولى، ٢٠١٥).

٥. حامد عبد الماجد، مقدمة منهجية في دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة الكتب الدراسية، ٢٠٠٠).

٦. عبدالغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول التحليل السياسي - كيف تكتب بحثاً أو رسالة، (القاهرة: مكتبة الآداب بالبحر الجامعي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧).

ثالثاً: الرسائل العلمية:

٧. كفية فسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي، (رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة محمد خضير - بسكرة، ٢٠١٦).

٨. معن عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص، (رسالة ماجستير، الأردن: جامعة الشرق الأوسط - كلية الآداب والعلوم، نوفمبر ٢٠١٤).

رابعاً: الدوريات العلمية (المجلات المحكمة والمقالات البحثية):

٩. أحمد عبدالحسين عيدان، "أهم نظريات إدارة الصراع الدولي: الواقع التطبيق"، (مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة - كلية الآداب، مجلد ١٥، عدد ٥٤، ٢٠٢٢).
١٠. أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر"، (المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مجلد ١، عدد ٢، يوليو ٢٠١٦).
١١. أسامة فاروق مخيمر، "المناهج المستخدمة في دراسة دور المنظمات الدولية في إدارة الصراعات: دراسة للأدبيات النظرية"، (مجلة النهضة، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ٧، عدد ٣، يوليو ٢٠٠٦).
١٢. أنور محمد فرج، وбахان أكو نجم الدين، "تفسير النظرية الواقعية الجديدة للفاعلين الدوليين: دراسة تطبيقية على نماذج مختارة"، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية، عدد ١٨، ٢٠١٩).
١٣. رتيبة برد، "الاتحاد الأوروبي: تحديات ومعوقات أشهر النماذج التكاملية"، (مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي الأغواط - كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد ٥، عدد ٢، ٢٠٢١).
١٤. صادق عبد الحميد المالكي، "الاتحاد الأوروبي: دراسة في النشأة والتوسع، وتطور نظام ومؤسسات اتخاذ القرارات"، (مجلة جامعة الملك سعود، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الملك سعود، مجلد ٢٩، عدد ١، ٢٠١٧).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

First: Official documents:

- 18.Agnieszka Widuto, **Regional inequalities in the EU**, (European Parliamentary, European Union: European Parliamentary Research Service (EPRS), PE 637.951, May 2019).
- 19.Council of the European Union, **Convention Implementing the Schengen Agreement of 14 June 1985**, (European Union: EUR-Lex, CELEX number: 42000A0922, Date of publication: 22/09/2000).
- 20.Council of the European Union, **Delegations will find attached the Concept on EU Peace Mediation**, (European

- Union: General Secretariat of the Council, 13951/20, 11 December 2020).
21. Council of the European Union, **European Security Strategy: A Secure Europe in a Better World**, (European Union: European Communities, 2009).
22. Economic Governance and EMU Scrutiny Unit (EGOV), **Inflation and inequality: Energy and food versus rents, (European Parliamentary**, European Union: Directorate-General for Internal Policies, PE 747.845, May 2023).
23. Giulio Sabbat, **Members of the European Parliament from February 2020, (European Parliamentary**, European Union: European Parliamentary Research Service (EPRS), PE 646.202, September 2020).
24. John Bruton T.D, **A Report For The Joint Oireachtas Committee On European Affairs, (The European Convention: The Secretaria**, Conv 27/02, Annex, 10 April 2002).
25. Juan Carlos Frutos and other, **Stressed interbank markets: evidence from the European financial and sovereign debt crisis, Working Paper Series**, (European Union: European Central Bank (Eurosysteem), No 1925, June 2016).
26. Nauro Ferreira Campos and Corrado Macchiarelli, "The impact of Brexit on the stability of the euro area", **an assessment of the impact of Brexit on euro area stability, (Directorate General For Internal Policies**, European Union: European Parliament, Policy Department A: Economic And Scientific Policy, PE 587.328, Monetary Dialogue 28 November 2016).
27. Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, **Right-wing extremism in the EU, (European Parliamentary**, European Union: Directorate-General for Internal Policies, PE 700.953, May 2022).

28. Ralf Drachenberg and Christoffer Nielsen, **European Council: Facts and figures**, (European Parliamentary, European Union: European Parliamentary Research Service (EPRS), PE 753.203, March 2024).
29. The Member States, **Consolidated Versions of the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union**, (European Union: EUR-Lex, CELEX number: 12016ME/TXT, Date of publication: 07/06/2016).
30. Victoriano Ramírez González, **A mathematical formula for determining the EP composition**, (European parliament, European Union: EUR-Lex, CELEX number: 12016ME/TXT, Date of publication: 07/06/2016).

Second: Books

31. European Commission, **2020 Guidance Note on the use of Conflict Analysis In Support Of Eu External Action**, (Directorate-General for International Partnerships, European Union: External Action, 2020).
32. European Commission, **2024 Euro Area Report**, (European Economy, European Union: Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Institutional Paper 259, November 2023).
33. Gregor Kroupa and Jure Simoniti, **New Realism and Contemporary Philosophy**, (Great Britain: Bloomsbury Academic, 2022).
34. Joanna Pagones, **The European Union's Response to the Sovereign Debt Crisis: Its Effect on Labor Relations in Greece**, (Fordham International Law Journal, New York: Fordham University School of Law, Issue 5, Volume 36, 2013).
35. Ralf Drachenberg, **Current membership of the European Council**, (European Parliamentary, European Union:

- European Parliamentary Research Service (EPRS), PE 608.781, December 2024).
36. Shekhar Aiyar and other, **The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges**, (IMF staff Discussion Note, SDN/16/02, January 2016).
37. Mehlika Özlem Ultan, "Refugee Crisis and European Union Policies: Border Control Mechanisms", **Editor: Nikolaos Zahariadis, the European Union in the Twenty-First Century**, (USA: CQ Press, August 2023).
38. Anton Pelinka, "Europe Facing the Challenge of War and Peace On Functions and Structures of the European Union's Foreign and Security Policy (CFSP)", EDS.: A. Reinisch & U. Kriebaum, (The Law of International Relations, Netherlands: Liber Amicorum, Eleven International Publishing, 2007).

Third: Scientific Thesis:

39. Efsun Çelik, **European Union's Crisis Management Capabilities: Problems and Prospects**, (Master Thesis, İstanbul: TR Marmara University European Community Institute, 2005).

Fourth: Scientific periodicals:

40. Blerim Ramadani, "The European Union Military Power: The New Challenges with Old Dilemma", (Journal of Liberty and International Affairs, Bitola, North Macedonia: the Institute for Research and European Studies, No. 2, Vol. 1, 2015).
41. Enrico Spolaore, "The Political Economy of European Integration", Working Paper 21250, (UK, Cambridge: National Bureau of Economic Research, June 2015).
42. M. Elvira Mendez-Pinedo, "The principle of effectiveness of EU law: a difficult concept in legal scholarship", (Juridical Tribune, Romania: Review of Comparative and International Law, Issue 1, Volume 11, March 2021).

Fifth: Electronic websites:

43. Alexandru-George Moş and other, "The Court Of Justice Of The European Union", (**European Parliamentary**, European Union: Fact Sheets on the European Union – 2025, 05/2024).
https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_1.3.9.pdf,
Accessed in: 25-1-2025.
44. Amer Ababakr and other, "The Impact of Brexit on the Future of the European Union", **Research Gate**, January 2019,
<https://www.researchgate.net/publication/330637924>, pp4-6,
Accessed in: 19-2-2025.
45. **Council of the EU**, Charles Michel, President-elect of the European Council, (European Union: General Secretariat of the Council of the EU), P1, <https://www.consilium.europa.eu/media/40683/charles-michel-biography.pdf>, Accessed in: 26-1-2025.
46. European commission, **EU and international donors' pledge €7 billion in support of the people in Türkiye and Syria following the recent devastating earthquakes**, Updated on 24/03/2023,
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_1781, Accessed in: 5-2-2025.
47. European Union, External Action, "Conflict Prevention and Peace Mediation: Early Warning System", **Fact Sheet**, August 2022,
<https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/Factsheet%20-%20EWS.pdf>, Accessed in: 6-2-2025.
48. European Union, External Action, "EU conflict Early Warning System", **Fact Sheet**, October 2020, https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/ews_fact_sheet_2020_abridged.pdf,
Accessed in: 6-2-2025.
49. European Union, External Action, "ISP: integrated approach for security and peace directorate", **Fact Sheet**, August 2022,
https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/isp2_mediation

- [factsheet for publication20022021.pdf](#), Accessed in: 6-2-2025.
- 50.F.M.Häge, **Decision-making in the council of the European Union. The role of committees**, (Netherlands: Universiteit Leiden, 2008), p3. <https://www.frankhaege.eu/publication/hage-2008-decision/hage-2008-decision.pdf>.
- 51.Gijs Jan Brandsma and Jens Blom-Hansen, "The EU Comitology System: what Role for the Commission?", **Astrid-Online**, Version: January 2008, pp2-3, https://www.astrid-online.it/static/upload/protected/BRAN/BRANDSMA-HANSEN_The-EU-Comitology-System.pdf, accessed in: 25-1-2025.
- 52.Martina Schonard, "Supranational Decision-Making Procedures", (**European Parliamentary**, European Union: Fact Sheets on the European Union – 2025, 7/2024), p1, https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_1.2.3.pdf, Accessed in: 25-1-2025.
- 53.Pablo Abril Marti and Mariusz Maciejewski, "The European Commission", (**European Parliamentary**, European Union: Fact Sheets on the European Union – 2025, 4/2024), pp1-2, https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_1.3.8.pdf, Accessed in: 25-1-2025.
- 54.Strategic Communications, "Eu Security, Defence And Crisis Response: The Common Security and Defence Policy", **European Union, External Action**, 12/8/2021, https://www.eeas.europa.eu/eeas/common-security-and-defence-policy_en, Accessed in: 7-2-2025.
- 55.Strategic Communications, "European Union sanctions: Sanctions support peace and security worldwide", **European Union, External Action**, 9/1/2024, https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-union-sanctions_en#101031, Accessed in: 7-2-2025.